



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور -خنشلة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية



قسم الحقوق

تأثير العوامل الاجتماعية على السلوك الاجرامي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق
تخصص: قانون جنائي

إشراف الأستاذ:

- د. عبابسة محمد

إعداد الطالب:

- جلال بوعلام

- سلامي الطيب

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الاصلية	الصفة
تكواشت كمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور -خنشلة-	رئيسا
عبابسة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور -خنشلة-	مشرفا ومقررا
كواشي نجوى	محاضر -أ-	جامعة عباس لغرور -خنشلة-	عضوا مناقش

السنة الجامعية: 2025/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

قال الله تعالى

" وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَذِّنْ لِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ "

سورة النمل الآية 19

أتوجه أولاً بالشكر والثناء إلى الله عز وجل الذي هداني ووفقني لإنجاز هذا العمل وكما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الاستاذ الفاضل المشرف على المذكرة

"مهايسة محمد"

الذي كان نعم المشرف فلم يبخل عليا بتوجيهاته ونصائحه فجزاه الله عندي كل خير.

ولا يفوتني ان اتقدم بخالص الشكر والامتنان لكل اساتذتي الذين وافقوني في مشواري الدراسي من الابتدائي الى الجامعة.

الإهداء

بأنامل تحيط وبقلم أعياه التعب والأرق، في أن واحد حزن يشوبه الفراق بعد

التجمع وفرح ليزوغ فجر جديد من حياتي هو يوم تخرجي هذا..

سوفه أضع كلمات لكل من ترك في حياتي بصمة ونخير من مجراها وعمق

في توسيع مداركي العلمية،

إلى من قال تعالى فيهما: 'وقل ربي أرحمهما كما رحمتني صغيراً'

إلى كل من انشأني نشأة والعلم والدين وشدك به ازري في مجنتي والدي

إلى من سهرت الليالي من أجل أن أكون وشملتني بدعائها في كل

وقت وحين والدتي برا بهما ووفاء

إلى من منحوني المحبة الأخوية الخالصة والصادقة اخواتي واخوتي

إلى كل صديق عبر بصدق بموقفه أصيل أو كلمة مساندة أو دعاء في

ظهر الغيب بنية خالصة،

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع ...

هفتاد و نه

مقدمة:

في الماضي، كان يُنظر إلى الجريمة على أنها نتاج لطبيعة نفسية شريرة لدى المجرم. إلا أن الجريمة، في واقع الأمر، تخلف آثارًا سلبية تمس المجتمعات كافة، سواء كانت متقدمة أم نامية، إذ تؤثر بشكل مباشر على أمن المجتمع واستقراره. فهي لا تقتصر على الفعل الإجرامي فقط، بل تمس البنية الأساسية للمجتمع وطبيعته، وتشكل جزءًا من ديناميكية وظائفه الاجتماعية. كما أن الجريمة تتميز بصفة الاستمرارية والتطور، تماشيًا مع تطور الحياة الاجتماعية.

ومع دخول العالم عصر العولمة والانفجار التكنولوجي، أصبح تأثير العوامل المختلفة على السلوك الإجرامي أكثر وضوحًا، حيث تحول العالم إلى ما يشبه "قرية صغيرة"، ما جعل من هذه العوامل مؤثرات حاسمة في تشكيل الظاهرة الإجرامية.

تُعد الجريمة ومظاهر السلوك المنحرف من القضايا الاجتماعية التي رافقت الإنسان عبر مختلف العصور، بغض النظر عن نوع النظام الاجتماعي أو السياسي السائد، وقد شغلت هذه الظاهرة اهتمام العديد من المفكرين، من رجال دين، وفلاسفة، ومصلحين، حيث سعى كل منهم إلى تقديم رؤيته وتحليله الخاص، والبحث عن حلول ممكنة لها.

ومع تطور علم الإجرام واستقلاله كعلم قائم بذاته، أصبح موضوع الجريمة والانحراف محورًا رئيسيًا للدراسات والبحوث العلمية، ولا يزال يحظى بالاهتمام حتى يومنا هذا، ومن الملاحظ أن فهم السلوك الإجرامي ومحاولات تفسيره قد سلكت اتجاهات متعددة، واستخدمت مناهج وأساليب متنوعة.

وقد شهد العالم في السنوات الأخيرة تصاعدًا كبيرًا في معدلات الجريمة والانحراف، نتيجة التحولات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والتكنولوجية، مما أدى إلى بروز أنماط جديدة من السلوكيات المنحرفة، وارتفاع معدلاتها في عدد من المجتمعات، التي باتت تتحمل

أعباء جسيمة بسبب هذه الظواهر السلبية، ومن ثم، فقد ظل موضوع الجريمة محل اهتمام دائم لدى المجتمعات البشرية على مرّ التاريخ.

ثانياً - أهمية الموضوع:

بناء على ما تقدم تتضح أهمية دراستنا لموضوع "العوامل الاجتماعية وتأثيرها على السلوك الإجرامي" فيما يلي:

- دراسة الأسباب التي تسهم في وقوع الجريمة وارتفاع معدلاتها، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من جهة، وبين اندفاع الأفراد نحو السلوك الإجرامي من جهة أخرى.
- الأهمية الكبيرة لهذا الموضوع في مجال الدراسات الجنائية بغية الوقوف على أسباب ارتكاب الجريمة وعوامل تكوينها هو ما جعلنا نغوص للبحث في أعماقها إذ أن الجريمة لا يمكن أن توجد من العدم من ناحية وناحية أخرى ليس من الممكن أن تكون ثمرة عامل واحد، بل هي حصيلة عوامل متعددة ومختلفة من شخص لآخر.

ثالثاً - أسباب اختيار الموضوع:

ومن الأسباب التي دعتنا إلى اختيار الموضوع ما يلي:

- تحديد العوامل الاجتماعية المؤثرة في السلوك الإجرامي ومعرفة دور كل عامل في ارتكاب الجريمة.
- تتبع الرغبة الجادة في دراسة هذا الموضوع من السعي إلى فهم العوامل الاجتماعية المسؤولة عن نشوء الظاهرة الإجرامية.
- يعد موضوع "العوامل الاجتماعية المؤثرة في السلوك الإجرامي" من بين أبرز المواضيع التي يهتم بها علم الإجرام، وهو المجال الذي يندرج ضمن اختصاص العوم الجنائية بصورة عامة، وتزداد أهمية هذا البحث أيضاً بتوافر عدد كبير من

المصادر والمراجع المتنوعة، سواء كانت قديمة أو حديثة، عامة أو متخصصة، مما يُثري الدراسة ويمنحها بعدًا علميًا أعمق.

رابعاً - أهداف الموضوع:

تهدف دراستنا لهذا الموضوع إلى:

- معرفة دور العوامل الاجتماعية وتأثيرها على السلوك الإجرامي.
 - التعرف على أبرز العوامل الاجتماعية التي تسهم في تكوين السلوك الإجرامي.
 - تحليل العلاقة بين الظروف الاجتماعية (كالأسرة، البيئة، الفقر، التهميش...) والسلوك الإجرامي.
- #### خامساً - إشكالية الموضوع:

إن الخوض في موضوع العوامل الاجتماعية وتأثيرها على السلوك الإجرامي يثير العديد من التساؤلات سنحاول الإجابة عليها من هذا البحث.

والسؤال الرئيسي الذي يطرح نفسه هو: ما مدى تأثير العوامل الاجتماعية على السلوك الإجرامي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية الأساسية وجب علينا الإجابة على مجموعة من الأسئلة الفرعية، أهمها:

- في ماذا تتمثل العوامل الاجتماعية؟
- كيف تؤثر العوامل الاقتصادية على السلوك الإجرامي؟
- ما مدى تأثير العوامل الأخرى على السلوك الإجرامي؟

سادساً - المنهج المتبع:

اعتمدنا في دراستنا المنهج الوصفي، وذلك من خلال تأصيل وتحليل المفاهيم المرتبطة بالعوامل المؤثرة على السلوك الإجرامي.

سابعا - الدراسات السابقة:

هناك العديد من الأبحاث والرسائل الجامعية التي تناولت موضوع الدراسة، ومن بين الدراسات التي اطلعت عليها، والتي لها صلة بالموضوع:

● "عوامل تكوين السلوك الإجرامي" وهي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون جنائي، من إعداد: جبايلي نريمان، لياني نور الهدى.

● " أثر العوامل الاجتماعية الدافعة الى ارتكاب الجريمة" وهي مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص علوم جنائية، من إعداد: جمال درقاوي، عبد القادر بن صخرية.

بالنظر الى هذين الدراستين نجد أن كل منهما تناولت جزئيات مختلفة من الموضوع، منها من كانت دراسة موسعة، ومنها من كانت دراسة اكتفت بأهم العناصر الأساسية لموضوع العوامل المؤثرة على السلوك الاجرامي.

وهو ما اعتمدناه في دراستنا، حيث حاولنا الالمام بالموضوع من حيث معرفة مدى تأثير العوامل المختلفة على السلوك الاجرامي.

ثامنا - الصعوبات:

لا يخلو أي بحث علمي من صعوبات تعترض طريقه، لعل أهمها ضيق الوقت المخصص لدراسة الموضوع، ومن ثم الوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية.

تاسعا - خطة البحث:

اعتمدنا في دراستنا على خطة ثنائية كالتالي:

الفصل الأول: تأثير البيئة الاجرامية والاقتصادية على السلوك الاجرامي

المبحث الأول: تأثير الوسط الاجتماعي على السلوك الاجرامي

المطلب الأول: الوسط الاجتماعي الداخلي والسلوك الاجرامي

المطلب الثاني: الوسط الاجتماعي الخارجي والسلوك الاجرامي

المبحث الثاني: الوسط التربوي والسلوك الاجرامي

المطلب الأول: الدين والتعليم

المطلب الثاني: وسائل الاعلام

الفصل الثاني: الحرمان الاقتصادي والسياسي وأثره على الظاهرة الاجرامية داخل المجتمع

المبحث الأول: العوامل الاقتصادية والجريمة (تفاعلات داخل البنية الاجتماعية)

المطلب الأول: علاقة التحول الاقتصادي بالظاهرة الاجرامية

المطلب الثاني: تأثير الفقر على السلوك الاجرامي

المطلب الثالث: تأثير البطالة على السلوك الاجرامي

المبحث الثاني: العوامل السياسية ودورها في إنتاج الظاهرة الاجرامية داخل المجتمع

المطلب الأول: الحروب والثورات

المطلب الثاني: تأثير الثورات على الاجرام

الفصل الأول

تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية على
السلوك الإجرامي

تمهيد:

السلوك الإجرامي هو نتيجة تفاعل معقد بين العوامل الفردية والبيئية. بينما تلعب العوامل النفسية والفسولوجية دورًا في تشكيل السلوك الإنساني، فإن العوامل الخارجية تمثل مؤثرات قوية لا يمكن تجاهلها. تشمل هذه العوامل البيئة الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية، بالإضافة إلى تأثيرات وسائل الإعلام والسياسات الحكومية.

تداخل هذه العوامل بشكل يتسبب في تشكيل الاتجاهات والسلوكيات لدى الأفراد، مما قد يؤدي إلى الانحراف الإجرامي، على سبيل المثال، الأفراد الذين ينشؤون في بيئات فقيرة أو غير مستقرة قد يكونون أكثر عرضة للانخراط في أنشطة إجرامية. كما أن القيم الثقافية والمعتقدات السائدة يمكن أن تعزز أو تضعف من السلوك الإجرامي.

فالسلك الإجرامي إذا هو أي فعل أو امتناع عن فعل يخالف القانون الجنائي ويستوجب العقاب. يمكن تعريفه بشكل أكثر تفصيلاً على النحو التالي:

من الناحية القانونية: هو كل فعل أو سلوك يحظره القانون الجنائي وينص على عقوبة له. يختلف تعريف الجريمة من دولة إلى أخرى ومن وقت لآخر، حيث أن ما يعتبر جريمة في مكان ما قد لا يعتبر كذلك في مكان آخر.

من الناحية الاجتماعية: هو كل سلوك يضر بالمجتمع أو يهدد أمنه واستقراره ويعتبر مخالفاً لقيمه ومعاييره.

من الناحية النفسية: هو سلوك ناتج عن عوامل نفسية واجتماعية وبيئية تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة.

بشكل عام، يمكن القول أن السلوك الإجرامي هو سلوك غير مقبول اجتماعياً وقانونياً، ويستوجب تدخل الدولة لحماية المجتمع من أضراره.

يشكل السلوك الإجرامي ظاهرة معقدة متعددة الأبعاد، لا يمكن فهمها بمعزل عن السياق الاجتماعي والثقافي الذي يعيش فيه الفرد.

المبحث الأول: تأثير الوسط الاجتماعي على السلوك الإجرامي

تلعب العوامل الاجتماعية دوراً محورياً في تشكيل القيم، والمعايير، وأنماط السلوك، مما يجعل البيئة المحيطة بالفرد مؤثراً أساسياً في توجهاته وسلوكياته. ففي المجتمعات التي تسودها مشكلات مثل التفكك الأسري، ضعف الروابط الاجتماعية، التمييز الطبقي، أو غياب القدوة الصالحة، تزداد احتمالية انحراف الأفراد عن السلوك السوي نحو السلوك الإجرامي. كما أن بعض الأنماط الثقافية قد تركز العنف أو تبرر ممارسات غير قانونية بدافع الشرف أو الولاء الجماعي.

ومن هنا، فإن فهم السلوك الإجرامي يتطلب تحليلاً دقيقاً للبنية الاجتماعية والثقافية التي ينشأ فيها الأفراد، لا سيما تلك التي تفتقر إلى التماسك والعدالة، حيث يصبح الجنوح وسيلة للهروب أو التعبير عن الرفض المجتمعي.

إن إدراك العلاقة بين العوامل الاجتماعية والثقافية والجريمة يمثل خطوة أساسية نحو وضع حلول وقائية قائمة على الإصلاح الاجتماعي والثقافي الشامل.

تعتبر العوامل الاجتماعية من أبرز المؤثرات التي تلعب دوراً حاسماً في تشكيل السلوك الإجرامي.

يتأثر الأفراد بشكل كبير بالبيئة التي ينشؤون فيها، حيث تعكس القيم والمعتقدات الاجتماعية التوجهات والسلوكيات التي قد يتبناها الفرد.

فهي العوامل التي تساهم في السلوك الإجرامي معقدة ومتعددة الأوجه

ومن هنا تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، تناولنا في الأول: الوسط الاجتماعي الداخلي وتأثيره السلوك الإجرامي، وفي الثاني: الوسط الاجتماعي الخارجي وتأثيره على السلوك الإجرامي.

المطلب الأول: الوسط الاجتماعي الداخلي وتأثيره السلوك الإجرامي

العوامل الاجتماعية هي مجموعة الظروف التي تحيط بالشخص منذ مولده وتؤثر في تكوينه وتوجيه سلوكه، وتحدد تلك الظروف البيئية الاجتماعية للشخص، وتوصف تلك البيئة بأنها إجرامية إذا ارتبطت العوامل المكونة لها بالسلوك الإجرامي الفردي، أو بظاهرة الإجرام برابطة السببية والبيئة الاجتماعية يمكن تقسيمها إلى عامة وخاصة فالعامة تتكون من مجموعة ظروف العامة للمجتمع التي تمارس تأثيرا مشتركا على كل المواطنين في دولة معينة، ومثلها التنظيم السياسي والحروب والثورات، أما البيئة الاجتماعية الخاصة فتمثل الوسط الاجتماعي الخاص بفرد معين والذي يمارس تأثيرهم المباشر عليه ومثاله الأسرة والمدرسة ومجتمع العمل ومجتمع الأصدقاء.¹

فتؤثر العوامل الاجتماعية بشكل مباشر على مستويات الأمن والاستقرار المجتمعي، حيث أن زيادة معدلات الجريمة تؤدي إلى:

- إضعاف الثقة بين أفراد المجتمع والأجهزة الأمنية، مما يخلق بيئة غير مستقرة.
- زيادة الإنفاق الحكومي على الأمن والتصدي للجريمة، مما يضغط على الميزانيات الوطنية.
- تراجع جودة الحياة وازدياد الشعور بالخوف وعدم الأمان في المناطق التي تعاني من ارتفاع معدلات الجريمة.
- إضعاف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب تأثيرات الجريمة على بيئة الأعمال والسياحة والاستثمار.

¹ جبايلي، نريمان، ونور الهدى لياني. عوامل تكوين السلوك الإجرامي: دراسة في علم الإجرام. مذكرة ماستر في القانون الجنائي، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور-خنشلة، 2016، ص 51.

الفرع الأول: الوسط الأسري

هي وسط اجتماعي مفروض على الفرد وخاصة في مرحلة ميلاده وطفولته، فالأسرة أول وسط اجتماعي ينشأ فيه الطفل وعلى أساسه تتكون شخصيته ومواقفه اتجاه المجتمع، فيكون الشخص سويًا إذا كانت الأسرة سوية، ويكون غير سوي إذا كانت الأسرة غير سوية، وهذا يتوقف على بنیان الأسرة ومجموع القيم السائدة فيها وكثافتها وعلاقتها أفرادها ومستواها الاجتماعي والاقتصادي.

فالأسرة القوية المتماسكة التي تقوم على الود والتفاهم بين الوالدين وبينهما وبين الأبناء يخرج منها شخصية سوية لا تتساق وراء النزعات الشريرة وتقاوم كل اغراء يدفع بها إلى سلوك سبيل الجريمة، أما الأسرة المفككة بسبب الشجار المستمر بين الوالدين أو غياب أحدهما بسبب الموت أو الطلاق أو الاغتراب للعمل بعيدا عن الأسرة أو عدم التكيف الاجتماعي يتولد عنها اضطراب نفسي لدى الطفل وعدم استقرار قد يدفع به إلى الإجرام، وقد دلت الإحصائيات التي أجراها بعض المتخصصين أن نسبة كبيرة من المجرمين الأحداث ينتمون إلى أسر مفككة اجتماعيا وتتراوح هذه النسبة ما بين 60 إلى 88 %¹.

هي المؤسسة التربوية الأولى التي تتلقى المخلوق البشري منذ أن تفتح عينه على النور، فهي الوعاء الذي يشكل داخلها شخصية الطفل تشكيلا فرديا واجتماعيا كما أنها المكان الأنسب الذي تصرح فيه الأفكار والكبار ليطلقها الصغار وعلى مر الايام فتشتمهم في الحياة.

فالأسرة عبارة عن جماعة من الأفراد تربطهم بروابط قوية تاريخية من صلات الزواج الدم والتبني، وهذه الجماعة تعيش في دار واحدة وتربط أعضائها الأب، الأم، الابن وغيرها من العلاقات الاجتماعية متماسكة في أساسها المصالح والأهداف المشتركة، وتلعب الأسرة الدور القيادي في تهيئة وإعداد الطفل لمجابهة الأمور الاجتماعية المعقدة وتدريبه على

¹ نجم، محمد صبحي، أصول علم الإجرام وعلم العقاب. دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006، ص 73.

الفصل الأول: تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية على السلوك الإجرامي

إشغال الأدوار الاجتماعية المناسبة التي تستطيع من خلالها تقديم خدمات التي يحتاجها المجتمع.

ولقد تقلصت وظيفة الأسرة في الوقت الحاضر وتحولت بعض وظائفها إلى المؤسسات وغيرها نتيجة لاتساع المعرفة وتنوع المفاهيم وتعدد الوسائل والطرق وهذا ما أدى إلى عدم استطاعته الأسرة القيام بكل وظائفها وذلك لإمكانياتها المحددة ولتعدد الاختصاصات وظهور العلوم المختلفة والمعارف الحديثة ومتطلبات الحياة الكثيرة والتي لا تستطيع أي مؤسسة الإلهام بها جميعا.¹

والبيئة الأسرية التي يسودها التوتر الشديد والعصبية الزائدة والتدهور الكبير في العلاقات الأسرية والإنسانية وتغيير في أنماط القيم السائدة داخل الأسرة، وسوء التوافق بين الابوين أو التفكك الأسري نتيجة (الوفاة، الطلاق، الهجرة)، كلها تدفع إلى خلق السلوك المضاد للمجتمع فمثلا تعرض الآباء للمشكلات الخارجية، أو اجرام أحد الوالدين وفساد أخلاقهما، والتربية غير السليمة للأفراد قد يكون منهاجا يتبع في تلك الأسرة وهذا المنهج يقوم على الانحراف.

وللقيم الاجتماعية التي تعتقد بها الأسرة كأن تكون ريفية أو حضرية تأثير على الفرد وتدفع به إلى الجريمة، إذ تكبر جرائم القتل للثأر وغسل العار في الريف وتقل في الحضر، وعلى الأغلب تمتاز الجريمة في الريف بدافع الانتقام حتى لو كانت السرقة أحيانا.²

وقد تكون الأسرة متكاملة وغيرها مفككة بمعنى أن يكون الأب والأم على قيد الحياة وتكون الرابطة الزوجية قائمة بينهما ويعيشان مع أولادهما، ولكن يتسم نظام الأسرة بالفساد

¹ درقاوي، جمال، وعبد القادر بن صخرية. أثر العوامل الاجتماعية الدافعة إلى ارتكاب الجريمة. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص علوم جنائية، جامعة ابن خلدون - تيارت، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2017-2018، ص 59-60.

² درديش، أحمد. "العوامل المسببة للجريمة والنظريات الاجتماعية المفسرة لها". مجلة سوسولوجيا الجريمة، جامعة علي لونيبي البلدية، ص 26.

الفصل الأول: تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية على السلوك الإجرامي

نتيجة عدم مبالاة الآباء بالنظام داخل الأسرة أو الضعف الذهني والأدبي للآباء، أو كون بعض أفراد الأسرة مدمنين للخمر أو المخدرات، أو نتيجة عدم التوافق بين الزوجين لاختلافهما في الجنسية أو العقيدة الدينية أو المستوى الثقافي والاجتماعي، أو الضغط الاقتصادي الذي يرجع إلى البطالة أو الفقر وما يتبعه من حرمان الأبناء من ضروريات الحياة، كل هذه الصور المؤدية إلى فساد نظام الأسرة تعتبر من العوامل التي لها أثر فعال في انحراف الأبناء إلى طريق الجريمة، وأثبتت الإحصاءات التي أجراها برت **burt** أن فساد النظام في أسر المجرمين الأحداث يبلغ سبعة أمثال نسبته في أسر غير المجرمين، كما اتضح من الإحصائيات التي أجراها **اليانورشمدون** **جلك** أن 64 % من المجرمين الأحداث يتوافر في أسرهم ظرف ضعف اشراف الأم على أبنائها.¹

الفرع الثاني: تأثير الوسط الأسري على السلوك الاجرامي

إن الاهتمام بالعوامل الأسرية وعلاقتها بالجريمة امتداد للأفكار التي نظرت للجريمة كظاهرة اجتماعية، حيث يعد الوسط الاجتماعي الأسري من العوامل الاجتماعية المهمة التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة، فليس من شك أن وجود الأسرة يعد عاملاً من العوامل المهمة للتنشئة الاجتماعية السوية، لأن وجودها هو الذي يسمح للفرد بالتدرب على الحياة الاجتماعية لأن ما يضعه المجتمع من معايير وقواعد أخلاقية يتم نقلها إلى الأفراد عن طريق التنشئة الاجتماعية فهذه القواعد تضبط بشكل فاعل السلوك الفردي لصالح المجتمع، وتبدأ علاقة الأسرة بالأبناء منذ ميلادهم، حيث تؤكد الدراسات الاجتماعية والنفسية أن تجارب التعلم الأولى للأطفال في التنشئة المبكرة تؤسس أنماط سلوك وعادات وتصورات تتسم بالديمومة والتأثير في استجابات الفرد عند النضج.

¹ منصور، إسحاق إبراهيم. موجز في علم الإجرام وعلم العقاب. الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص 113-112.

الفصل الأول: تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية على السلوك الإجرامي

ولقد تقلصت وظيفة الأسرة في الوقت الحاضر وتحولت بعض وظائفها إلى مؤسسات وغيرها نتيجة لاتساع المعرفة وتنوع المفاهيم وتعدد الوسائل والطرق وهذا ما أدى إلى عدم استطاعة الأسرة القيام بكل وظائفها وذلك لإمكانياتها المحددة وتعدد الاختصاصات وظهور العلوم المختلفة والمعارف الجديدة ومتطلبات الحياة الكثيرة ولا تستطيع أي مؤسسة الإلمام بها جميعاً.¹

والأسرة إذا كانت سليمة متماسكة يسود أفرادها الوئام والمودة وتفيض عليها مشاعر الاحترام والرحمة أو كان دخل الأسرة ضئيلاً لا يكاد يسد حاجات أبنائها الأساسية أو كان احد الأبوين يعاني من وطأة المرض العضوي أو النفسي أو العقلي كان ذلك من العوامل المؤثرة في نشأة الأبناء بل قد يكون سبب من أسباب تعرض الأسرة إلى التفكك المادي والمعنوي.

أولاً: التفكك المادي في الأسرة

يراد به غياب أحد الوالدين أو كلاهما معا في نطاق الأسرة، لان ذلك يحرم الأطفال من عاطفة الأب أو إلام المتغيب- المتغيبه وعنايتهما وتوجيههما وتهذيبهما للطفل قد يغيب الأب من منزل الأسرة في حال الوفاة أو بسبب السجن أو هجره لأسرته أو كان عمله يقتضي غيابه عن المنزل أغلب الأحيان كذلك قد تتغيب الأم إذا سجنّت أو طلقت أو توفيت وفي جميع هذه الحالات يحرم الطفل من مصدر هام من مصادر تهذيبه وتوجيهه ويكون ذلك الحرمان أحد العوامل التي قد تدفع به إلى الانحراف والى سلوك سبيل الجريمة.

ثانياً: التفكك المعنوي للأسرة:

ويراد بهذا النوع من التفكك أن تسود العلاقة بين الأبوين علاقة سيئة وينشب الشجار بينهما بشكل مستمر أو أن يكون أو أن يكون أحدهما أو كلاهما قدوة سيئة للأبناء مدمنين

¹العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل "دراسات: مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 43، ملحق 5، 2016، ص 2127.

الفصل الأول: تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية على السلوك الإجرامي

على المخدرات فينصرف عن العناية بأبنائه وتهذيبهم وإرشادهم أو قد يكون احد الأبوين قد سلك سبيل الجريمة.

أو يعني التفكك سوء معاملة أحد الوالدين للأبناء فيتولد لدى الأبناء الشعور بالظلم وكذلك يدخل ضمن هذا المجال ويشعر الطفل من غيرة وحقد نتيجة استحواذ أحد إخوته دون غيره على حب أبويه وعطفهما أو إعجابهما.

فإذا تعرض الطفل لحياة عائلية من هذا النوع من التفكك المعنوي فإن ذلك يكون عاملا من العوامل التي يحتمل معها اندفاعه إلى طريق الانحراف والجنوح، ويمكن أن نضيف إلى هذا النوع من التفكك جهل الأبوين أو أحدهما بأساليب التربية السليمة قد يؤدي إلى إهانة الطفل أو ضربه أمام الغير أو المعاملة القاسية حيث يؤدي إلى عقدة نفسية لديه وكبت لمشاعره وانفعالاته وقد يدفعه ذلك إلى تفرغ كفته وتفجير مشاعره عن طريق ارتكاب الجريمة.

المطلب الثاني: الوسط الاجتماعي وتأثيره على السوك الإجرامي

يُعدّ الوسط الخارجي من العوامل الأساسية التي تؤثر في تكوين شخصية الفرد وتوجيه سلوكياته، بما في ذلك السلوك الإجرامي. فالبيئة الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية التي ينشأ فيها الإنسان تلعب دوراً محورياً في تحديد نمط حياته وتفاعله مع القيم والمعايير المجتمعية.

وتشير العديد من الدراسات في علم الجريمة إلى أن الفقر، والتفكك الأسري، ورفاق السوء، والضغط الاجتماعي يمكن أن تخلق بيئة محفزة على الانحراف والجريمة، خاصة في غياب التوجيه الأسري والرقابة المجتمعية. من هنا، يصبح فهم تأثير الوسط الخارجي خطوة ضرورية لتحليل أسباب الجريمة والعمل على الوقاية منها.

الفرع الأول: الوسط المدرسي

المدرسة هي المجتمع الأول الذي ينضم إليه الطفل بعد فترة طفولته الأولى التي يقتصر فيها على مجتمع الأسرة، وهي المجتمع الذي يمضي فيه الحدث جانبا كبيرا من يومه تكون له فيه علاقات مع أساتذته ورفاقه، فهو يتلقى فيه معلومات ودراسات تكون له عون على شق طريق شريف لحياته في مستقبل أيامه ويتأثر سلوك الحدث بعدة عوامل تتعمق بالناحيتين الدراسية والتهديبية.

فلدور التعليمي للمدرسة أهمية كبيرة في حياة الطفل، فهو الذي يرسم له طريق العمل ويحدد إلى حد كبير مركزه الاجتماعي في المستقبل ونجاح الطفل أو فشله يتوقف إلى جانب إمكانياته الذهنية على نوع المعاملة التي يتلقاها بمناسبة تحصيل دروسه، فالقسوة الشديدة من المعلم في معاملة الصغير أو الإهمال الشديد له يؤدي إلى انصرافه عن التحصيل واستيعاب دروسه وبالتالي فشله في دراسته، هذا الفشل يقابله قسوة من طرف معلمه، بالإضافة إلى سخرية زملائه فيولد ذلك توترا نفسيا لدى الصغير فيشعر بعقدة الظلم وينظر للمجتمع نظرة عدائية، فيلجأ إلى سلوك منحرف ومن مظاهره الهروب من المدرسة أو عدم الانتظام في الحضور وتمضية الوقت في التسكع في الشوارع وأماكن اللهو، والانضمام إلى الصحبة السيئة وقد يؤدي به هذا كله إلى سبيل الجريمة.¹

ولهذا فإن الوظيفة الأساسية للمدرسة هي التربية الفعلية، إلا أنه ينبغي عليها العناية بمشكلات التكيف الاجتماعي لدى التلميذ وذلك عن طريق مواجهة الآثار السلبية التي أوجدتها في نفس الأسرة، وهنا تقوم المدرسة بمواجهة القيم التي تتعارض مع قيم المجتمع ومن أهداف المدرسة تنمية شخصية التلميذ عن طريق تغيير سلوكه وشعوره وفكره بما يتفق مع أهداف التربية المبتغاة.

¹ عبد الستار، فوزية. مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب. الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1985، ص 171-172.

الفصل الأول: تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية على السلوك الإجرامي

ومن هنا تتبين أهمية البيئة المدرسية في الوقاية من الجرائم التي ترتكب من طرف الأحداث إلى كونها أنها أصبحت المكان الذي يمكن فيه اكتشاف الميول الإجرامية لهم ولذلك يوصي الخبراء بتوفير الخدمات الاجتماعية والنفسية على طول العام الدراسي للكشف عن الأحداث الذين تظهر عليهم المشكلات السلوكية وعلاجهم في وقت مبكر.

وان المدرسة تلعب دوراً حيوياً وتؤدي عملاً نبيلاً في المحافظة على بناء المجتمع واستقراره وهي أحد الانساق الاجتماعية الهامة التي تقوم بنقل المعايير والقيم وليست فقط لتزويد الفرد بالعلم والمعرفة بل تمارس دوراً كبيراً في تنشئة الأطفال وتعد بيئة آمنة للوقاية من الانحراف من خلال العديد من النشاطات التي تمارسها تجاه الأطفال كالإشراف والمراقبة وتعزيز السلوكات الجيدة وتأكيد القوانين والقواعد والتعليمات للمحافظة على السلوكيات السوية.¹

الفرع الثاني: بيئة الأصدقاء

وهو البيئة المختارة للشخص إلى حد كبير، لاسيما بالنسبة للشخص البالغ الذي يتمتع بقدر كبير من الحرية في اصطفاء الأصدقاء الذين يقضي معهم أوقات فراغه، ويلجأ الشخص عادة إلى أصدقاء ينفقون معه في الميول والاتجاهات ويتغير هؤلاء الأصدقاء تبعاً للمرحلة العمرية التي يجتازها الشخص، ويتوقف تأثير الأصدقاء في شخصية الفرد على نوع الأصدقاء وميولهم فمنهم الصالح والطالح، ولكن تأثير الجماعة على الفرد هو تأثير مشترك يتحدد بما يسود تلك الجماعة من قيم ومبادئ، فإن كانت الجماعة تحترم القانون وتلتزم بأنماط السلوك الاجتماعي الفاضل كان تأثيرها حسناً، أما إذا كانت تحبذ التمرد والثورة علة قواعد الضبط كان تأثيرها سيئاً وبالتالي تكون من بين أهم عوامل الانحراف والإجرام.²

¹ الشديفات، أمين جابر، منصور، إسحاق إبراهيم . المرجع السابق، ص 2127.

² جبيلي، نريمان، ونور الهدى لياني. المرجع السابق، ص 60.

الفصل الأول: تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية على السلوك الإجرامي

فهي من أهم الأسباب التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الأفعال السلوكية الإجرامية اختلاطه وتجاوبه وتفاعله مع رفاق السوء لاسيما رفاق المنطقة السكنية ورفاق المدرسة الأشرار والمنحرفين، فالفرد يتأثر بسرعة بأصدقائه ورفاقه أكثر من تأثره بوالديه ومدرسته وتمارس جماعة الأصدقاء دورا هاما في التنشئة الاجتماعية.¹

وأما الصحبة السيئة ورفاق السوء فإنهم الفرد نحو الانحراف والجريمة وتعمل الرفقة السيئة على تعرف الشباب على العادات السيئة كالإدمان على الخمر وتعاطي المخدرات وغيرها من الأمور السيئة التي تجلبها رفقة السوء.

فالكثير منهم يرتكبون الجرائم تحت ضغط وظروف معينة أو نتيجة لشعورهم بحاجة معينة تدفعهم إلى ارتكاب الجريمة ومن هؤلاء المجرم بالمخالطة الذي يقع ضحية الرفقة السيئة التي تدفعه إلى التقليد في ارتكاب أنماط سلوكية إجرامية.²

كذلك تعتبر المؤسسة الرئيسية في تنشئة الطفل اجتماعيا بعد خروجه من نطاق عائلته الى العالم الخارجي، وتعرف هذه الجماعة بالتقارب في ميولاتها وأهدافها وقيمتها ومعاييرها، فيلعب الأقران دورا هاما في حياة الصغر، بوصفهم عوامل للتنشئة الاجتماعية.

حيث يعلم أحدهم الآخر أن بعض السلوكيات في المواقف الاجتماعية المختلفة، فالطفل يميل الى تقليد ما يقوم به أقرانهم من سلوكيات، فتأثرهم ببعض جد قوي ولا يمكن انكاره، ففي حالات يكون هذا التأثير سلبيا وتحت ظل عدم وجود الرقابة الأسرية، إضافة الى

¹ عبد المنعم، سليمان. أصول علم الإجرام القانوني. الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، 1994، ص 37.

² ليطوش، دليلة. علم الإجرام. مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، قسم القانون الخاص، 2019-2020، ص 106.

الفصل الأول: تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية على السلوك الإجرامي

بيئة منحرفة تتحول هذه الجماعة من جماعة رفاق اللعب الساذجة على عصابة جانحة تقوم على أساس المغامرة، وتحدي السلطة والاستخفاف بالقيم السائدة.¹

الفرع الثالث: البيئة السكنية

إن أغلب الدراسات الاجتماعية تؤكد أهمية البيئة السكنية بوصفها عاملاً مساعداً على الانحراف والجريمة، فطبيعة السكن وخصائصه المعيارية والشكلية التي تشكل بنية الوحدة السكنية للأسرة له دوراً هاماً في سلوكيات أفراد الأسرة بالإضافة للمسكن ذاته من حيث اتساعه وضيقة أو من حيث فخامته وتهويته ومن حيث مرافقه أو من حيث قدمه وحدائته، فهذا يلعب دوراً هاماً في مجال تفكك الأسرة أو تماسكها فالإنسان يكتسب قيمة الشخصية وعاداته وسلوكه من الجماعات التي يعيش معها لأن الإنسان بطبعه يعتمد في حياته على الجماعات في إشباع حاجاته وعن طريق هذه الجماعة يكتسب خبراته ومهاراته فالبيئة لها دور وأثر كبير على الفرد وتطوره ورعايته فمنها يأخذ العادات والتقاليد، ومنها ينقل الانطباعات والميول والسلوكيات سواء كان المسكن مريح أو غير مريح فهو يتأثر به في جميع الحالات فالبيئة هي مدرسة طبيعية لا حدود لها لذلك يتوجب عليه أن يسعى ويبذل قصارى جهده للتكيف معها.

الفرع الرابع: بيئة العمل

إن بيئة العمل هي المجتمع الذي ينتقل إليه الفرد لمزاولة مهنة أو وظيفة وقد يتكيف الفرد مع هذا الوسط أو يواجه اخفاقاً أو فشلاً في التكيف وهذا يترتب عليه تأثير إيجابي أو سلبي على نفسية الفرد وعقليته الاجتماعية وهناك عوامل مختلفة قد تدفع الفرد إلى ممارسة الأعمال غير المناسبة نتيجة ضغط الحاجة الاقتصادية للأسرة.

¹بوزيرة، سوسن، والعربي اشبودن. "عوامل الانحراف والاتجاهات النظرية المفسرة للسلوك الانحرافي". مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 3، 2019، ص 376.

الفصل الأول: تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية على السلوك الإجرامي

إن سلوكيات الأفراد وبالذات الشباب منهم تتأثر إيجابياً أو سلبياً تبعاً لسلوكيات أصدقائهم في العمل ويفرض عليهم الصلة بأفراد لا خيار لهم في انتقائهم وخاصة إذا كانت أعمالهم تفرض الاحتكاك والتعرف بأنماط كثيرة من الناس كالعمل في الأماكن العامة والمقاهي وتجارة الأرصفة والباعة المتجولون والحانات والملاهي الليلية وبالتالي الاندفاع نحو السلوك المنحرف وارتكاب الجريمة ومنها تعاطي المخدرات وغيرها.¹

¹ الشديفات، أمين جابر، منصور، إسحاق إبراهيم . المرجع السابق، ص 2128.

المبحث الثاني: الوسط التربوي والسلوك الاجرامي

تلعب العوامل الثقافية دورًا محوريًا في تشكيل سلوك الأفراد وتوجهاتهم داخل المجتمع، فهي تمثل الإطار الذي تنشأ فيه القيم، والمعتقدات، والمعايير الأخلاقية، وتؤثر هذه العوامل بشكل مباشر في الطريقة التي يتعامل بها الأفراد مع القوانين، والسلطة، ومفاهيم الصواب والخطأ.

ففي بعض الثقافات قد تُبرَّر سلوكيات معينة تُعدّ جرائم في مجتمعات أخرى، ما يجعل الثقافة أداة تفسير مهمة لفهم السلوك الإجرامي واختلافه بين الشعوب والبيئات.

يقصد بالعوامل الثقافية مجموعة العوامل الاجتماعية ذات الطابع المعنوي أي تلك العوامل التي تشكل الجانب المعنوي والروحاني في كل مجتمع، والعوامل الثقافية يتكون من مجموعة الوسط الثقافي أو البيئة الثقافية العامة، التي تعد دراستها في علم الإجرام ذات أهمية بالغة الأثر، وإذ أن كل عنصر من العناصر المكونة لها يمكن أن يؤثر إيجاباً أو سلباً على ظاهرة الإجرام في المجتمع، فثقافة كل مجتمع تضعه طبعة إجرامية معينة، ولذلك كان تأثير البيئة الثقافية على الإجرام من خلال كل عنصر من عناصرها هو وضع اهتمام الباحثين منذ وقت بعيد.¹

المطلب الأول: الدين والتعليم

يمثل الدين مجموعة القيم والمبادئ الأساسية التي أوجدها الله سبحانه وتعالى وأنزلها على رسله بالديانات السماوية الثلاث وهي اليهودية، المسيحية وأخيراً الدين الإسلامي الحنيف. وكل هذه الديانات في مجملها تدعو إلى عمل الخير وتنتهي عن الشر لقوله صلى الله عليه وسلم "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان "

¹ جبايلي، نريمان، ونور الهدى لياني. المرجع السابق، ص 67.

الفصل الأول: تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية على السلوك الإجرامي

وبما أن جميع الأديان السماوية تحث على الفضيلة وتدعو للقيم الاجتماعية النبيلة، فإن الدين يمثل جزءاً هاماً من المقاومة خاصة النفسية لدوافع الجريمة، فمتى تغلغل الدين في النفوس وتشتريه الضمائر ونقشت قيمه في القلوب فإن ذلك يحول ما بين الفرد وبين المعصية والخروج عن تعاليم الدين، فلا يرتكب إثماً ولا معصية سواء كانت كبيرة أو صغيرة وبالتالي فهو لا يقتل ولا يسرق ولا يزن ولا يكذب ولا يسيء إلى كرامة واعتبار الآخرين.¹

وبذلك فإن للدين دور كبير في التقليل من ظاهرة الجريمة متى طبق بكل إيمان وإخلاص، لأن هناك فارق بين عقيدة صادقة وراسخة في النفوس، وبين مجرد الانتماء لتلك العقيدة، لأن العقيدة الدينية في مقامها الأول تمثل علاقة بين الإنسان وعليه فإنه من الصعوبة بمكان تحديد أثر الدين على الجريمة بصورة دقيقة. لكن وبما أن الدين، خاصة الدين الإسلامي هو شريعة وعقيدة في نفس الوقت، ولذلك فإن حكمه في الغالب وه حكم القانون نظراً لكون الشريعة الإسلامية تحمل جانبا هاما من القيم التي يستلهمها المشرع عند وضعه للقانون، الأمر الذي يترتب عليه أن تكون تعاليم الدين متسقة في مواضع كثيرة مع قواعد القانون الوضعي، هذا فضلا عن أن الدين يهدف في روحه ومبادئه العامة إلى تدعيم مجموعة من المثل والقيم تلتقي عندها المصلحة العامة وهذه المصلحة هي ذاتها التي يسعى القانون إلى تحقيقها عن طريق تجريم الأفعال التي تتعارض معها.²

ومن جهة أخرى ومما لا شك فيه أن تعليم الشخص وتثقيفه يفتحان أمامه سبل النضج الفكري، والأهلية المهنية التي تجعله راضيا عن وضعه الاجتماعي وصارفا جهوده نحو نشاط بناء مبتعدا بذلك عن سلوك طريق الجريمة، هذا ويعتمد في التمييز بين المتعلم وغير المتعلم على معيار القراءة والكتابة وبذلك يعتبر متعلما من حصل على أعلى الدرجات العلمية وكل من يحسن القراءة والكتابة، أما من لا يقرأ ولا يكتب فهو أمي.

¹ زرارة، لخضر. المرجع السابق، ص 351.

² نجم، محمد صبحي. مرجع سابق، ص 89.

الفصل الأول: تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية على السلوك الإجرامي

غير أن علماء الإجرام لا يكتفون بمعيار القراءة والكتابة وتلقين المعلومات عن طريقها فحسب، بل يرون أن المقصود بالتعليم بالإضافة إلى ذلك تهذيب النفس بما يعنيه ذلك من بث القيم الاجتماعية والخلقية في نفوس الأفراد، وخلق المثل العليا في أذهانهم.¹

لقد تعددت الدراسات والأبحاث التي أجريت لبيان العلاقة بين التعليم وظاهرة الجريمة، وانتهت إلى نتائج متباينة، فذهب رأي إلى القول بأن التعليم يقلل نسبة وقوع الجرائم بالمجتمع لأنه يهذب نفوس الأفراد ويولد فيها قيم ومبادئ تكون موانع تحول دون إقدامهم على ارتكاب الجرائم وفي هذا المعنى قال فيكتور هيجو: Hugo Victor "إن فتح مدرسة يعادل غلق سجن"

وقد استند أصحاب هذا الرأي إلى إحصائيات أجريت في كل من أمريكا وإيطاليا، تبين من خلال الأدلة أن نسبة إجرام المتعلمين بين سنة 1931 وإلى سنة 1951 انخفضت بسبب انتشار التعليم، كما بين الإحصاء الذي تم في إيطاليا أن مقارنة نسبة إجرام المتعلمين عبر المكان أي من شمال إيطاليا حيث بلغ انتشار التعليم أقصى مداه إلى وسط إيطاليا حيث يكون التعليم متوسطا، إلى جنوب إيطاليا حيث يقل انتشار التعليم، وتبين من خلال هذه المقارنة أيضا أن ارتفاع التعليم يقابله انخفاض في نسبة الجرائم المبلغ عنها.²

وهناك دراسات أخرى خلصت إلى عدم وجود أية صلة بين التعليم وظاهرة الجريمة، ذلك أن انتشار التعليم لم يؤدي إلى انخفاض نسبة الإجرام، التي ظلت ثابتة دون تغيير واستندوا في ذلك إلى إحصائيات تمت في فرنسا على مدى ثمانون (80) عاما من سنة 1851 إلى 1931 تثبت أن نسبة الإجرام لم تتغير على الرغم من انخفاض نسبة الأمية خلال هذه الفترة بحوالي 90%، وفسروا ذلك بأن التعليم يزود الشخص المتعلم بأفكار تعينه على ارتكاب الجريمة بأساليب دقيقة يصعب معها اكتشاف المجرم.

¹ عبد الستار، فوزية. مرجع سابق، ص 181.

² زرارة، لخضر. "البيئة الثقافية والسلوك الانحرافي". مجلة الإحياء، العدد 14، جامعة باتنة، ص 342.

الفصل الأول: تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية على السلوك الإجرامي

غير أن هذا الرأي لا يستند إلى المنطق بشيء، ذلك أن التعليم يهذب النفوس ويغرس فيها قيم ومبادئ تقع حاجزا بينها وبين ارتكاب الجريمة ألم يقل: "العلم نور والجهل ظلام".

غير أن هذا لا يعني أن الجهل هو شر مطلق وأن الجاهل منعدم الأخلاق، كما أن العلم ليس معناه الفضيلة المطلقة وحسن الخلق بل يوجد بين المتعلمين مجرمون كما يوجد بين الجهلاء فضلاء أيضا.¹

لكن التعليم في غالب الأحيان يوسع المدارك ويفتح ذهن الشخص ويجعله أكثر دقة في اختيار سلوكه وأكثر تقديرا لعواقب أفعاله ولذلك فهو يميل دائما إلى حل مشاكله لعواقب أفعاله، كما يهيئ التعليم للشخص فرص العمل وتكوين مركزه الاجتماعي وتحقيق مطالبه وحاجاته بالطرق المشروعة، كما يقضي التعليم أيضا على تفكير الشخص من خرافات وعادات سيئة تكون أحيانا دافعا نحو ارتكاب الجريمة، فكم من جرائم الاحتيال ارتكبت ضد أشخاص آمنوا بخرافات دفعت بهم إلى الاستسلام لخداع المحتالين وحيلهم كما هو جار به العمل في مجتمعنا من قبل العديد من المشعوذين حيث نجد أشخاصا يلجئون في بعض الأحيان إلى المشعوذين ظنا منهم أن ذلك سيؤدي إلى تحقيق بعض مطالبهم كالشفاء من بعض الأمراض أو إعادة الغائب أو التفريق بين الأحياء... الخ.²

وأهم هذه الجرائم جرائم الضرب والجرح، وجرائم إعطاء مواد سامة من قبل المشعوذين، وقد تناولت الصحف العديد من مثل هذه الجرائم التي يرتكبها المشعوذون ضد أشخاص يعتقدون أن في ذلك شفاء لهم من مرض أو يجعل هدفه محققا، غير أن النتيجة تنتهي بهم إلى الهاوية ومن ثم اكتشاف أمرهم.

¹ زرارة، لخضر. المرجع السابق، ص 343.

² صبحي، محمد نجم. مرجع سابق، ص 64.

الفصل الأول: تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية على السلوك الإجرامي

وبذلك يكون التعليم واقيا في بعض الأحوال بل في أغلبها من ارتكاب الجريمة وليس مانعا لها، إذ كثيرا ما نجد في المثال السابق أصحاب شهادات عليا يترددون على المشعوذين لغرض الحصول على مكاسب أو البقاء في المناصب أو غيرها.

وتأثير التعليم على نوع الإجرام من الأمور التي لا يحتاج إدراكها إلى عناء كبير، كما يؤثر التعليم كذلك على أساليب ارتكاب الجرائم، وقد أكد "لمبروزو" أن التعليم ساعد على تغيير طابع الإجرام، حيث تغلبت جرائم المكر والدهاء على جرائم العنف والقوة بفضل انتشار التعليم، ففي نهاية القرن التاسع عشر أجرى "لمبروزو" دراسة مقارنة لجرائم القتل والسرقة في عدة دول أوروبية تختلف فيما بينها في مدى انتشار التعليم فيها، وخلص من ذلك إلى أن جرائم السرقة، تزيد على جرائم القتل حيث يزداد عدد المتعلمين، بينما يرتفع معدل جرائم القتل حيث يقل عدد المتعلمين، إذ أن جرائم القتل يغالب أن يقدم عليها الأميون.¹

المطلب الثاني: وسائل الإعلام

وسائل الإعلام هي مجموعة الوسائل الفنية التي تسمح بالانتشار السريع للأخبار والآراء والأفكار، وتشمل هذه الوسائل الصحافة والمسرح والسينما والإذاعة المسموعة والمرئية، ولا يخفى ما لهذه الوسائل من دور كبير في تثقيف أفراد المجتمع ونقل الأخبار إليهم وتبادل الأفكار والمعلومات ومحو الأمية وتكوين الرأي العام، يضاف إلى ذلك أن هذه الوسائل تمارس دورا سياسيا هاما بوصفها تسمح للأفراد بمراقبة السلطات العامة وتوجيه النقد إلى ما تقوم به من تصرفات.²

¹ جبايلي، نريمان، ونور الهدى لياني. المرجع سابق، ص 69.

² محمود، منال طلعت. "تكنولوجيا المعلومات وصناعة الاتصال الجماهيري". مجلة الحياة، البوابة العربية للعلوم. العدد 75، 2013، ص 15.

الفصل الأول: تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية على السلوك الإجرامي

ورغم أهمية وسائل الإعلام باعتبارها أدوات للتثقيف والترفيه والتوجيه والرقابة، إلا أنها من توجهه نظر علماء الإجرام وسائل مشبوهة، وهي دائما موضع شك واهتمام، نظرا لما ينسب إليها من أنها من عوامل زيادة الإجرام، فقد سبق "لمبروزو" أن سجل التأثير السيئ للصحافة على الإجرام، ومن بعده ظاهرة اتجاه قوي يتزايد أنصاره بنسب إلى الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام المسموعة والمرئية مسؤولة هامة في تزايد معدلات الإجرام، لاسيما في السنوات الأخيرة، هذا في حين يذهب آخرون إلى القول بأن هذه الوسائل ليست سوى انعكاس للحالة التي عليها المجتمع، ومن ثم لا يمكن أن يكون لها (تأثير باعتبار أنها من عوامل الإجرام).

لذلك يوجد خلاف كبير بين الباحثين حول الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في مجال تكوين السلوك الإجرامي، وهو خلاف يتعذر الوصول فيع إلى نتيجة حاسمة نظرا لعدم وجود أدلة علمية قاطعة يمكن أن تغلب رأي فريق على آخر، ورغم الدراسات العديد التي أجريت حول هذا الموضوع، فإن الخلاف بين الباحثين لا يزال على حرقه، لاسيما مع التطور الحديث لوسائل الإعلام وقروها لكافة المجتمعات والجماعات في صور أشكال لم تكن معروفة من قبل.¹

لا شك أن دور وتأثير وسائل الإعلام في عملية التنشئة الاجتماعية في المجتمعات الحديثة لا يستهان به بشكل عام وأكثر وسائل الإعلام تأثيرا في إكساب السلوك الإجرامي بشكل خاص هو التلفزيون لكونه وسيلة ترفيهية يكاد لا يخلو منها بيت وما ينطوي عليه كذلك التلفزيون من جاذبية كون الصورة تترك أثارا سحرية على الفرد ويقول في هذا المجال "محمد عماد الدين إسماعيل عن طفل ما قبل المدرسة وإن كان يفتقر إلى القدرة على تتبع سياق القصة ويسئ فهم نوايا ودوافع شخصياتهم إلا أنه مع ذلك ينبهر ببعض الشخصيات التي تعرض عليه ويميل إلى تقليدها.

¹ جبايلي، نريمان، ونور الهدى لياني. المرجع سابق، ص 71.

الفصل الأول: تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية على السلوك الإجرامي

وعموماً اختلفت الآراء حول تأثير وسائل الإعلام على ممارسة العنف والجريمة، فالبعض يرى أن العنف في الأفلام

والمسلسلات ووسائل الإعلام الأخرى يعد منفذاً للمشاعر العدوانية المكبوتة فهو يعطي للإنسان إشباع بديل، لكن هناك من يرى العكس لكون أن وسائل الإعلام بنشرها لمشاهد وأخبار الجريمة لا يعتبر بديلاً بل تحفيزاً.¹

والدليل على هذا ما خلفته المشهد التلفزيونية المختلفة لعملية إعدام الرئيس العراقي صدام حسين من أحداث انتحار في مختلف دول العالم لأطفال حاولوا تقليد مشهد الإعدام شنقاً.

فهناك اتهامات عدة وجهت للصحف بسبب الدور الذي تلعبه في علاقتها بالجريمة فهي تشجع الجريمة بالنشر الدائم عنها وهي تسهم في تضخيم قادة المجرمين وتقديم أبناء الجريمة بطريقة هزلية تبعد صفة الاحترام عن إجراءات الشرطة والمحاكم.

ويقول الدكتور حسن شحاتة سغفان " إن التلفزيون يشجع السلبية لأن المشاهدة لا تتطلب أي جهد كذلك تقدم الأفكار جاهزة وقد يتعود المشاهد على ذلك فيتكاسل حتى عن مجرد التفكير لما يرى ويسمع".

وقد اعتبر البريطاني "مورداك" لما قارن بين ما تقدمه المدرسة وما يقدمه التلفزيون أن " برامج التلفزيون والفيديو تدعو إلى استهلاك الوقت واللعب بينما المدارس تدعو إلى العلم والعمل والإنتاج مدلاً بقوله أن المدارس تخاطب العقل وبرامج التلفزيون والفيديو تخاطب المشاعر وتلهب العواطف.

¹سعدي، محمد. التنشئة الاجتماعية وأثرها على الإقبال على السلوك الإجرامي. محاضرات مقدمة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص قانون جنائي، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص 6.

الفصل الأول: تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية على السلوك الإجرامي

وفي هذا المجال نعرض مواقف كثير من رجال الفكر الذين ينتقدون التلفزيون كونه يؤدي إلى انحطاط مستوى الذوق عند الأطفال من بين هؤلاء "لويس كوهن" الذي يرى أن الكثير من برامج التلفزيون تشجع الأطفال على اكتساب مستوى منحط من الذوق لا يليق والحياة والاجتماعية السليمة".

وعلق كبار ضباط الشرطة السابقين في نيويورك على التلفزيون بقوله: "إن برامج الجرائم في التلفزيون ترفع شأن المجرم وتظهر الشرطي في موقف العجز وبذلك يفقد الطفل احترامه لرجل الأمن الذي يفترض أن يكون خط الدفاع الأول في المجتمع ضد الجريمة".¹

وعن علاقة التلفزيون بالجريمة والعدوانية فقد أشارت "دراسة الباحث الأمريكي "دويل هويسمان" عام 1985" والتي شملت ستة بلدان هي: الولايات المتحدة الأمريكية، أستراليا، فنلندا، إسرائيل، هولندا وبولونيا إلى وجود علاقة سببية مفادها أن مشاهد العنف التلفزيونية تزيد معدل العدوانية لدى الأطفال أيا كان البلد الذي ينتمون عليه.

لا شك أن وسائل الإعلام تلعب دورا هاما في انجذاب المشاهدين نحو المادة الإعلامية التي يعرضوها الصور العنف بطريقة شيقة ومثيرة أو كوميدية مما يزيد من الإغراء للتقليد أي تنفيذ جريمة مماثلة وخاصة في سن المراهقة مع غياب التوجيه والرعاية وافتقاد القدوة والمثل الأعلى.

إلا أن هناك حقيقة مهمة يجب عدم إغفالها وهي أن كثير من المشاهدين لنفس الأفلام والبرامج التي تتسم بالعنف لم يمارسوا العنف أو يجنحوا للسلوك العدواني وذلك لضرورة توافر عوامل أخرى مساعدة كالذوافع والميول العدوانية للشخص تجاه المجتمع أو

¹ سعدي، محمد . المرجع السابق، ص 7.

الفصل الأول: تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية على السلوك الإجرامي

التنشئة الاجتماعية أو بتأثير الثقافة الفرعية للجماعة المحلية التي ينتمي إليها أو الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة به.¹

وخاصة ما نقدم أن العلاقة بين وسائل الإعلام والسلوك الإجرامي هي في النادر علاقة مباشرة، وفي الغالب علاقة غير مباشرة، فالعلاقة المباشرة بين وسائل الإعلام والإجرام علاقة محدودة وإن كانت غير معدومة، ذلك أن بعض الأفراد قد يتأثر بما يشاهده أو يسمعه أو يقرأه، بمعنى أن المادة الإعلامية يمكن أن تكون هي التي وجهته إلى ارتكاب الجريمة أو سهلت للمجرم أسلوب ارتكابها أو أرشدته إلى إخفاء معالمها، ولاشك في أن قلة من الأفراد يتأثرون بطريق مباشر بما تقدمه وسائل الإعلام من مواد إعلانية تتعلق بالعنف أو بالجنس، لاسيما الأحداث والمراهقين الذين يميلوا إلى التقليد، لكن الغالب أن يكون تأثير وسائل الإعلام على السلوك الإجرامي تأثيراً غير مباشر، عندما يقتصر دور هذه الوسائل على تنمية الاستعداد للمغامرة والإيحاء الذاتي بأفعال العنف أو الإثارة الجنسية ففي ذلك تنمية وتصعيد لبعض الغرائز على نحو يدفع إلى سلوك طريق الجريمة، ويعني ذلك أن وسائل الإعلام تقوم في هذا الحضور بدور المنبه والمثير لل رغبات المطبوعة، فهي الطرف الذي يتفاعل مع شخصية لديها تكوين أو ميل سابق إلى الإجرام.²

¹ سعدي، محمد. المرجع السابق، ص 8.

² طلعت محمود، منال. المرجع السابق، ص 18.

خلاصة الفصل الأول:

يُعد تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية من أبرز العوامل المؤثرة في تشكل السلوك الإجرامي لدى الأفراد، حيث تشير الدراسات الاجتماعية إلى أن الإنسان لا يتصرف في فراغ، بل يتأثر إلى حد كبير بالظروف المحيطة به، سواء على المستوى الأسري أو المجتمعي أو الاقتصادي. فعندما يعيش الفرد في بيئة يسودها الفقر، وتنتشر فيها البطالة، ويغيب عنها الاستقرار الأسري والتعليم الجيد، فإن احتمالية لجوئه إلى السلوك المنحرف أو الإجرامي تزداد بشكل واضح.

إن التفاوت الطبقي الصارخ والإقصاء الاجتماعي يمكن أن يخلق شعوراً بالظلم والعجز، ما يدفع بعض الأفراد إلى البحث عن وسائل غير مشروعة لتحقيق رغباتهم أو فرض وجودهم في المجتمع. كما أن ضعف الرقابة الأسرية، وغياب القدوة الصالحة، وانتشار رفاق السوء، كلها عناصر اجتماعية تضاعف من خطر الانحراف، خاصة لدى فئة الشباب والمراهقين.

من الناحية الاقتصادية، تُعد الأزمات الاقتصادية، وارتفاع نسب الفقر والبطالة، من العوامل المباشرة التي تزيد من نسب الجريمة، خصوصاً الجرائم المرتبطة بالتملكات مثل السرقة والاحتيال والاتجار غير المشروع. وقد يتحول بعض الأفراد إلى الجريمة نتيجة شعورهم بانسداد الأفق وغياب الفرص، فيرون في السلوك الإجرامي مخرجاً لتحقيق الكسب أو الرد على ما يعتبرونه ظلماً اجتماعياً.

لذلك، فإن معالجة الجريمة لا يمكن أن تكون فعالة دون النظر العميق في البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي تنتجها، والعمل على تحسين الظروف المعيشية، وتوفير فرص التعليم والعمل، وتقوية التماسك الأسري والاجتماعي. فكلما كانت البيئة الداعمة قوية ومتكاملة، انخفضت معدلات الجريمة وازداد الاستقرار داخل المجتمع.

الفصل الثاني

الحرمان الاقتصادي والسياسي وأثره على الظاهرة الاجرامية
داخل المجتمع

تمهيد:

تعتبر الجريمة في الوطن العربي من بين الموضوعات التي شددت انتباه الباحثين في ميدان العلوم الاقتصادية، إذ لوحظ أنه بالرغم من تحسن الأوضاع المعيشية للسكان وانتعاش المظاهر الحياتية والرفاهية، إلا أن معدلات الجريمة آخذة في الارتفاع، وهذا ما قد فسرتة بعض الدراسات التي ربطت ارتفاع معدلات الجريمة بمستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها هذه البلدان، ومن بين ما يعزز هذا مقولة دوركايم وتونيس بأن عملية التنمية والتحديث تشمل عملية تفسخ اجتماعي على مستوى المجتمع المحلي.

حيث شهدت فترة الس الثمانينات تنامي الجريمة في الأقطار المختلفة من العالم العربي والغربي على حد سواء، ما أدى إلى التفكير في مسببات هذه الأخيرة والكيفيات التي ترتفع فيها معدلات الجريمة في الدول الصناعية بالرغم من المستويات المعيشية المرتفعة لديها.

والمتفحص يجد أن دراسة مثل هذه الموضوعات في الوطن العربي لا يكاد يذكر، ما أدى إلى غياب التراكم المعرفي حول متعلقات هذه الظاهرة وأسبابها الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى قصور المخططات التنموية والأمنية في هذه البلدان.¹

¹ غطاس، عبد الغفار. "دراسة تحليلية لأثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على تنامي الجريمة من منظور الاقتصاد الاجتماعي". مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، العدد 30، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، سبتمبر 2017، ص 2.

المبحث الأول: العوامل الاقتصادية والجريمة (تفاعلات داخل البنية الاجتماعية)

تعتبر العوامل الاقتصادية من العوامل الرئيسية التي تؤثر على السلوك الإجرامي حيث يطرأ على الفرد من اضطراب اقتصادي يكونه أثر في ميله إلى الإجرام، سواء نشأ هذا الاضطراب عن التحولات والتقلبات الاقتصادية.

المطلب الأول: علاقة التحول الاقتصادي بالظاهرة الإجرامية

يُعد التحول الاقتصادي أحد العوامل المؤثرة في بنية المجتمعات، حيث يؤدي إلى تغييرات جذرية في أنماط العيش والعمل والتوزيع الطبقي. وبينما يُنظر إلى هذا التحول غالبًا كعامل تقدم، إلا أنه قد يرافقه اضطرابات اجتماعية واقتصادية، مثل ارتفاع معدلات البطالة، واتساع الفجوة بين الطبقات، وعدم الاستقرار المالي، مما يخلق بيئة خصبة لظهور السلوك الإجرامي. فكلما زادت الضغوط الاقتصادية وشعر الأفراد بالتهميش أو فقدان الأمان المعيشي، زادت احتمالات اللجوء إلى الجريمة كوسيلة للبقاء أو الاحتجاج. من هنا تظهر العلاقة المعقدة بين التحول الاقتصادي والظاهرة الإجرامية كأحد التحديات التي تواجه صناع السياسات في المجتمعات المعاصرة.

الفرع الأول: علاقة التطور الاقتصادي بالظاهرة الإجرامية:

يختلف الإجرام كما ونوعا حسب درجة التطور الاقتصادي وما إذا كان اقتصادا زراعيا أم صناعيا.

ففي مجتمع الاقتصاد الزراعي يتميز فيه بأنه قليل نسبية نظرا لطابع الهدوء الذي يسود في هذا المجتمع، وبسبب بساطة وقلة العلاقات بين افراده، ويتخذ الإجرام في هذا المجتمع طابع العنف بسبب ظروف الحياة الصعبة والقاسية فيه، فتكثر جرائم القتل والايذاء والحريق العمد والاتلاف والسرقة بالإكراه.

الفصل الثاني: الحرمان الاقتصادي والسياسي وأثره على الظاهرة الإجرامية داخل المجتمع

أما في مجتمع الاقتصاد الصناعي فتزداد فيه نسبة الإجرام بسبب كثرة النشاط والحركة والتي يترتب عليها تعقد الحياة وتشابك العلاقات بين أفرادها، ويأخذ الإجرام في هذا المجتمع طابع الحيلة والدهاء، فتكثر فيه جرائم الاحتيال وخيانة الأمانة والسرقة والتزوير والرشوة والغش والتهريب، ومن الجدير بالذكر ان العالم الايطالي (بوليتي) قد فسر العلاقة بين التطور الاقتصادي والظاهرة الإجرامية، حيث ذهب إلى ضرورة إجراء مقارنة بين النشاط الإجرامي من جهة والنشاط الاقتصادي الشريف من جهة اخرى (تجارة، صناعة... الخ)، فإذا كشفت هذه المقارنة عن زيادة في عدد الجرائم يقابلها زيادة مماثلة في حجم النشاط الاقتصادي الشريف فإن هذا يعني أن نسبة الإجرام ثابتة، أما اذا ارتفع عدد الجرائم بنسبة أقل من نسبة الزيادة في حجم النشاط الشريف، فان هذا دليل على تناقص الإجرام، رغم الارتفاع الظاهري في عدد الجرائم.¹

ومن خلال تفسير (بوليتي) يمكن القول ان التطور الاقتصادي لا يؤدي فقط إلى ارتفاع مستوى معيشة الأفراد، وأنها أيضا إلى تعدد علاقاتهم، وتشابك مصالحهم كما يصحب ذلك خلق ظروف جديدة تدفع إلى الإجرام.

الفرع الثاني: علاقة التقلبات الاقتصادية بالظاهرة الإجرامية:

يقصد بالتقلبات الاقتصادية: الأزمات الطارئة التي تنتاب الاقتصاد القومي، وقد يكون لهذه الازمات صفة الدورية او لا تكون كذلك، وفي كل الاحوال تتميز بأنها عارضة لا تستمر فترة طويلة من الزمن. وقد اجريت عدة ابحاث لإبراز العلاقة بين الازمات الاقتصادية والظاهرة الإجرامية، ولكن جاءت نتائجها متضاربة، حيث انتهت بعض الأبحاث إلى أنه يترتب على الأزمات الاقتصادية ارتفاع عدد الجرائم، وبصفة خاصة السرقة والتسول.

¹ القهوجي، علي عبد القادر. علمي الإجرام والعقاب. الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1984، ص 92-93.

الفصل الثاني: الحرمان الاقتصادي والسياسي وأثره على الظاهرة الاجرامية داخل المجتمع

ويفسر ذلك بأن الأزمات الاقتصادية تحرم فجأة فئة من الأشخاص من ثروتهم وغناهم وتحولهم إلى فقراء، وأنه يوجد بين افراد هذه الفئة مجموعة ضعيفة لا تستطيع التكيف مع الظروف الجديدة، مما يدفعهم إلى ارتكاب الجرائم، وبصفة خاصة السرقة والاحتيال وخيانة الأمانة والتشرد والتسول، وقد يدفعهم الجوع إلى ارتكاب جرائم التمرد والايذاء والاعتداء.¹

فبالنسبة للعوامل الاقتصادية العامة والتي يتأثر بها المجتمع كله، فهي تتأثر عادة بأمرين هما التحولات الاقتصادية وكذلك التقلبات الاقتصادية.

أما التحولات الاقتصادية فيقصد بها ما يطرأ على التنظيم الاقتصادي للمجتمع من تطوير يكون عادة بطيئاً ولكنه في النهاية يغير النمط الاقتصادي للمجتمع، تغييراً جذرياً، وهو تحول مخطط له من قبل.

وقد شهدت العديد من المجتمعات هذه الصور من التحولات ومنها التحول من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي والتحول من النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي أو النظام التدخل المعروف بنظام تحقيق الرفاهية.

وهو الذي جاء نتيجة الأزمات الاقتصادية التي مرت بها الدول في الحرب العالمية الأولى، والثانية، مما جعل الدول تأخذ بأحجام متفاوتة من النظام الاشتراكي، فيما يتعلق بتحديد الملكية، وتأميم الصناعات الكبرى، أو الإشراف عليها، واستغلال الدولة لكافة الثروات بالبلاد أو بعضها بقصد تحقيق كفاية الإنتاج وعدالة التوزيع بالقدر المستطاع...²

وأما بالنسبة للتقلبات الاقتصادية أو ما يقصد بها تقلبات الأسعار والدخول، فيقصد بها

¹ القهوجي، علي عبد القادر. المرجع السابق، ص 95.

² إسحاق، إبراهيم منصور. مرجع سابق، ص 81.

الفصل الثاني: الحرمان الاقتصادي والسياسي وأثره على الظاهرة الإجرامية داخل المجتمع

التغيرات المفاجئة المؤقتة التي تصيب الظواهر الاقتصادية من حين لآخر ولا يكون لها آثار كبيرة كالتحولات الاقتصادية، ومن أهم التقلبات نجد:

تقلبات الأسعار ويقصد بها ما يطرأ على الأسعار والسلع والخدمات من ارتفاع أو انخفاض وعلى وجه الخصوص السلع الرئيسية كالخبز والحليب واللحوم والخدمات الجوهرية كالخدمات الطبية وتوفير الأدوية، ويختلف أثر الأسعار في الظاهرة الإجرامية بحسب ما إذا كان هذا التقلب ارتفاعاً في أسعار السلع والخدمات أو انخفاضاً فيها.¹

ففي حالة ارتفاع الأسعار يتعرض المجتمع بأسره لأزمات قاسية حيث لا يستطيع الأفراد بوجه عام إشباع حاجاتهم عن طريق مشروع فينتابهم قلق وتوتر نفسي ويتلمسون سبيل الجريمة بمختلف صورها وبالتالي ترتفع نسبة الإجمام في معظم الجرائم ارتفاعاً ملحوظاً.

وفي حالة انخفاض الأسعار يتمكن الأفراد من إشباع حاجاتهم بطرق مشروعة ويشعرون باستقرار نفسي ينأى بهم عن التوتر والقلق فيقل إقبالهم على ارتكاب الجريمة ويلجؤون إلى الطرق السلمية لحل مشاكلهم أو يتبعون الطرق القانونية للحصول على حقوقهم عن طريق القضاء كلما تعذر الحل السلمي ولذا تنخفض نسبة الإجمام في أغلب أنواع الجرائم.²

المطلب الثاني: تأثير الفقر على السلوك الإجرامي

يعد الفقر من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمعات عبر العصور، لما له من آثار سلبية متشعبة تطل مختلف مناحي الحياة. ومن بين هذه الآثار، يبرز تأثير الفقر في تشكيل السلوكيات والانحرافات الاجتماعية، وعلى رأسها السلوك

¹ عبد المنعم، سليمان. مرجع سابق، ص 35.

² ليطوش، دليلة. مرجع سابق، ص 97.

الفصل الثاني: الحرمان الاقتصادي والسياسي وأثره على الظاهرة الاجرامية داخل المجتمع

الإجرامي. ففي بيئات يسودها الحرمان، ويغيب فيها الحد الأدنى من الحاجات الأساسية كالغذاء والتعليم والرعاية الصحية، تزداد احتمالية انخراط الأفراد في أنشطة غير قانونية كوسيلة للبقاء أو للتعبير عن التهميش واليأس.

ورغم أن الفقر لا يؤدي بالضرورة إلى الإجرام، إلا أن الدراسات الاجتماعية والنفسية تُظهر ارتباطاً وثيقاً بين الظروف الاقتصادية المتردية وارتفاع معدلات الجريمة، خاصة في المجتمعات التي تعاني من ضعف في العدالة الاجتماعية وغياب الفرص المتكافئة. ومن هنا، تبرز أهمية تناول الفقر ليس فقط كمشكلة اقتصادية، بل كعامل جوهري يؤثر في أنماط السلوك الفردي والجماعي، مما يستدعي تحليلاً عميقاً لمدى مساهمته في دفع الأفراد نحو الجريمة.

الفرع الأول: تعريف الفقر

يقصد به عجز لإنسان عن اشباع حاجاته الرئيسية على نحو كريم وقد قال جانب منا لعلماء أن الفقر هو السبب الوحيد للجريمة يكن هذا القول غير صحيح على الاطلاق فلا ينكر أحد وجود عالقة وثيقة بين الفقر وارتكاب الجريمة.¹ ولقد رد كثير من الكتاب في البلدان المتقدمة والنامية المشاكل الاجتماعية الى الجريمة والانحراف بالفقر، وهناك العديد من العلماء الذين تطرقوا الى الفقر من وجه النظر الاجتماعية ومنها:

يعرفه لامبمان: " بأنه نسبي أكثر من أنه مطلق، كما أنه أساسي نوعي أكثر من كمي، وهي الى درجة ما شخصي أكثر من أنه موضوعي، وهو يرجع الى الشروط العامة للشخص أكثر من أمور خاصة لوجوده."

¹ درقاوي، جمال، وعبد القادر بن صخرية . مرجع سابق، ص 52.

الفصل الثاني: الحرمان الاقتصادي والسياسي وأثره على الظاهرة الاجرامية داخل المجتمع

ويعرفه كلينارد أبوت: "بأن الفقر يعني عدم الكفاية بالنسبة لمستوى معين من العيش، عدم المساواة في توزيع الدخل، عدم القدرة على تحقيق بعض الطموحات وثقافة فرعية لأنماط من السلوك والمواقف"¹

وتعريفه هذا واسع يغطي محتوى الفقر المناسب لإجراء تحليل في كل من البلدان النامية والمتقدمة غير أن التركيز على البلدان النامية ومشاكلها الخاصة بالفقر، يمكننا من تبني تعريف ضيق للفقر، وببساطة فإن الفقر بالنسبة للأمم النامية يمكن أن يعني عدم الكفاية في الضروريات المادية للحياة ومستوى معيشي غير لائق، ويتغير مستوى المعيشة هذا تبعا للوقت والمكان بين مجتمعات مختلفة أو في المجتمع الواحد.

في حين يرى مارك فريد: "أن الفقر باعتباره حالة واقعية وليست وحدة تصورية، يمثل مجموعة من المشكلات غير المترابطة مثل تفشي البطالة، والبطالة المقنعة، واللامساواة في الرفاهية، والهجرة، وتفاوت الخدمات في البيئة الحضرية، وتدهور البيئة الريفية، أي أن الفقر يعد واقعا اجتماعيا يتطلب التفسير، بينما ذهب بعض الباحثين الى أن الفقراء هم الذين صنفهم المجتمع."²

وهناك من الباحثين من يقول أن أغلب الجانحين من الأحداث والشباب ينتمون إلى أسر فقيرة، كما حاولوا إثبات أن جرائم الأموال تزداد كلما قل عدد الودائع في صناديق الادخار.³

والفقر له تأثير واضح على ارتكاب الجرائم الخاصة بالأموال لما يسببه لصاحبه من عجز عن إشباع حاجات نفسه وأفراد أسرته فيلجأ أحيانا إلى خيانة الأمانة أو النصب أو السرقة أو الاختلاس والتزوير، كما أن للفقر أيضا أثره في ارتكاب جرائم الأشخاص فهو

¹ بشيرة، عالية. "الفقر والسلوك الانحرافي". مجلة القانون، العدد 3، جامعة الجزائر، ص 215

² المرجع نفسه، ص 216.

³ عبد المنعم، سليمان. مرجع سابق، ص 35.

الفصل الثاني: الحرمان الاقتصادي والسياسي وأثره على الظاهرة الاجرامية داخل المجتمع

يحول بين الفرد وبين المأكل والمسكن الصحي والملبس مما ينشا عنه ضعف بدنه واضطراب أعصابه، كما أن الفقر يفرض عليه حرمان أولاده من التعليم والتثقيف الديني والخلقي فيقبل هو وأسرته على جرائم العنف لحل ما يعترضهم من مشاكل.¹

ولا يخفى على أحد ما للفقر من أثر على ارتكاب جرائم العرض لأن المرأة إذا لم تجد ما يسد به حاجتها تلجأ لعمل تتعيش منه في البيوت أو الفنادق فتتضاعف فرص اختلاطها بالغير وإذا كانت تعول أطفالاً يئنون من شدة الجوع لا تتورع الأم عن عمل علاقات جنسية غير مشروعة طلباً للمزيد من المال لسد حاجاتها.

كما لا ننسى أن للفقر أثر غير مباشر بالنسبة للأب والأم اللذين كثيراً ما يتركان المنزل بحثاً عن عمل إذ تتعدم مراقبتهما وإشرافهما على الأولاد المحرومين أصلاً من التعليم والتهديب، فيتصل الأولاد بنماذج إجرامية تسهل لهم الارتقاء في أحضان العصابات التي تغريهم بحلاوة الكسب الحرام فينجرفون في تيار الجريمة.

فهم في مرحلة لا يدركون الصواب والخطأ كما يدركه البالغين وغياب الرقابة الأبوية تزيد من حظوظ وقوعهم في الإجرام.²

الفرع الثاني: الاتجاهات النظرية المفسرة للعلاقة بين الفقر والسلوك الانحرافي

يمكن أن نصنف من خلال الأبحاث والدراسات ثلاثة اتجاهات نظرية أساسية تفسر العالقة بين الفقر والسلوك الانحرافي، ويعير كل واحد منها أهمية قصوى لعامل يعتبر المسبب الأصلي للانحراف:

¹ بدر الدين، علي، *النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي*. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريبية، الأردن، ص 88.

² ليطوش، دليلة. مرجع سابق، ص 100.

الفصل الثاني: الحرمان الاقتصادي والسياسي وأثره على الظاهرة الاجرامية داخل المجتمع

أولاً: الاتجاه الاقتصادي: تعتبر الأبحاث المندرجة ضمن هذا الاتجاه أن العالقة بين الفقر والانحراف: هي عالقة سببية مباشرة إذ أن واقع الفقر الذي يعيشه الفرد يدفعه إلى البحث عن تلبية حاجاته الأساسية بصفة غير قانونية ويكون سلوكه آنذاك انحرافياً. فالنظام الاقتصادي وما ينطوي عليه من عوامل مادية وملابسات اجتماعية تعتبر مسؤولة بصورة مباشرة عن معدلات الجريمة في المجتمع، فالانحراف بشتى أنواعه هي ظواهر ترجع إلى بطالة أولياء الأمور وفقدهم الاقتصادي وعدم توفر خدمات الرعاية الاجتماعية التي تتقدم من فاقة العوز والحاجة المادية، إذن الفقر والحاجة الاقتصادية والحرمان المادي تعد في مقدمة الأسباب التي تدفع الأفراد إلى ارتكاب الجرائم ضد المجتمع، فالفرد الذي لا يجد سبيلاً للعيش قد يضطر إلى السرقة، القتل، التزوير، والنصب والاحتيال، لكي يسد حاجاته الأساسية وحاجات عائلته، ومن يتحمل مسؤولياتهم.

إن الظروف الاقتصادية السيئة التي تعيشها العائلة لن تمكنها من إشباع حاجاتها الأساسية من سكن ولباس وغذاء وتجبرها على السكن في أماكن غير لائقة، وفي أحياء قصديرية تنتشر فيها آفات اجتماعية كالإدمان والانحراف والجنوح والإجرام ولا بد تنعكس على الأبناء حيث يترك الأبناء الدراسة وينتشر التسرب المدرسي والاتجاه نحو الأعمال الهامشية ومن ثم الانحراف، وإلى جانب العوامل السابقة الذكر، يأتي عامل البطالة الذي يعتبر من أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية الدافعة إلى الانحراف والجنوح لدى الأفراد.

ثانياً: الاتجاه الاجتماعي: يرى بعض الاجتماعيين أن العالقة بين الفقر كحالة اقتصادية والجريمة ليست عالقة آلية ودائماً هي عالقة غير مباشرة، فالفقر يؤثر بداية من المؤسسات التنشئية وخاصة العائلة التي تؤثر بدورها على نفسية الحدث ويكون نتيجة ذلك مهدداً بالانحراف.

الفصل الثاني: الحرمان الاقتصادي والسياسي وأثره على الظاهرة الاجرامية داخل المجتمع

كما أن فقر العائلة وصخب البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها ولجوء الأطفال إلى العمل المبكر وتعددية عوامل الانحراف والشذوذ التي تخيم على بيئة العائلة الفقيرة، تدفع الناشئة والصغار إلى الركون للسلوك المنحرف الذي يجسد حقيقة الأوضاع المزرية التي يعيشونها.¹

فالعوامل الاقتصادية تلعب دورها الفاعل في التنشئة الاجتماعية الإيجابية التي يتلقاها الصغار والشباب من عوائلهم ومدارسهم ومجتمعاتهم المحلية ووسائل الاعلام التي يتعرضون لها في حياتهم اليومية، فالعائلة التي تتمتع بإمكانيات اقتصادية جيدة هي العائلة التي تستطيع تربية أبنائها تربية قوية وهادفة لها أهميتها في صقل سلوكهم وبناء شخصياتهم وتقوية علاقاتهم بالمجتمع الذي يعيشون فيه ويتعاملون معه. إن هذا الاتجاه يعمل على إبراز دور مؤسسات التنشئة وأهميتها في إيجاد الظروف الدافعة إلى الجريمة، معتبرا بذلك العامل الاجتماعي محددًا رئيسيًا للسلوك الانحرافي.

ثالثًا: لاتجاه النفسي: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الشعور بالحرمان هو العامل المتسبب في اختلال توازن الشخصية والذي قد يؤدي إلى السلوك الإجرامي، كما يرون أن السلوك الظاهري هو وليد عوامل نفسية متشعبة منها ما هو شعوري ومنها ما هو ال شعوري، وهذا الأخير يتحكم في الإنسان ويوجهه أكثر مما يتحكم الإنسان فيه.²

المطلب الثالث: تأثير البطالة على السلوك الإجرامي

ويقصد بها توقف الإنسان عن العمل سواء كان ذلك نتيجة مرض بدني أو عقلي أو نفسي، أو كان نتيجة لارتفاع الأسعار الأمر الذي يؤدي أحيانًا إلى الإحجام عن شراء السلع

¹ طعبة، سعاد. "الفقر وأثره في توجه بعض الأفراد نحو السلوك الانحرافي". مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، العدد 2، جامعة الجلفة، ص 91.

² المرجع نفسه، ص 92.

الفصل الثاني: الحرمان الاقتصادي والسياسي وأثره على الظاهرة الاجرامية داخل المجتمع

وزيادة المخزون منها مما يحمل أصحاب المصانع على التوقف عن الإنتاج وبالتالي تسريح العمال فيتعطلون وبتكرار هذه الظاهرة في عدة سلع ترتفع البطالة بين العمال.¹

وقد ذهب رأي إلى القول بأن البطالة تعتبر السبب الوحيد الذي يدفع صاحبه إلى الجريمة بينما يقول رأي آخر أنها ذات صلة حتمية بالجريمة كالعوامل الاقتصادية الأخرى.

تعتبر البطالة زيادة في القوى البشرية التي تبحث عن عمل أكبر من فرص العمل التي يتيحها المجتمع بمؤسساته المختلفة، والعاطل لا يعمل وهو قادر عليه يبحث عنه ولا يجده، ويقصد بالبطالة الأفراد الذين لا يعملون ولكنهم متاحون للعمل ويبحثون عنه.

كما تعرف البطالة بأنها حالة ليست ساكنة في المجتمع الريفي، ولكنها تتغير بتغير معدل المشاركة ذاته، والشخص المتعطل عن العمل، ليس مرادفاً للشخص الذي ليس له عمل، إذ ربما كان الأخير لا يريد عملاً، والتعريف الدقيق للشخص الذي يدخل في عداد البطالة هو من يبحث عن عمل، ولكنه لا يستطيع أن يجده.

ولقد حددت دائرة المعارف الأمريكية مفهوم البطالة بأن يكون شاملاً لجميع الأفراد فوق سن معينة كانوا خلال فترة مرجعية قد تمتد من أسبوع أو أقل إلى سنة أو أكثر طبقاً لشكل التعطل وقطاعه بدون عمل رغم قدرتهم عليه.

وأيضاً تعرف البطالة بأنها عدم القدرة على تحقيق التشغيل الكامل للأفراد سواء تم ذلك لعدم توافر فرص العمل الكافية للراغبين في العمل، أو تم بمحض اختيار الأفراد الناجمة عن زهدهم في العمل، وتتخذ الأشكال الآتية (البطالة السافرة، البطالة الهيكلية، البطالة الدورية، البطالة الاختيارية).²

¹ عبد المنعم، سليمان. المرجع السابق، ص 35.

² الطحاوي، ملك محمد. "البطالة والسلوك الإجرامي بالمجتمع الحضري المصري: دراسة حالة بمدينة المنيا". المجلة العلمية لكلية الآداب بسوهاج، العدد 29، الجزء 2، أكتوبر 2006، ص 240.

الفرع الأول: الآثار الاجتماعية للبطالة:

يشعر المتعطلون باليأس والإحباط وعدم الانتماء للدولة، فضلا عن عدم الاستقرار الاجتماعي مما يترتب عليه عديد من الانحرافات الاجتماعية والأخلاقية وارتفاع معدلات الجريمة مثل القتل والسرقة وخاصة في حالة الدول النامية التي لا تقدم إعانات بطالة للعاطلين خلال فترة تعطلهم، هذا فضلا على الشعور بالحقد والبغضاء تجاه الطبقات الأخرى التي تعيش في حالة من الرغد، هذا بالإضافة إلى فقدان العاطلين إلى الخبرات والمعرفة التي اكتسبوها خلال فترة التعليم والتدريب أو الخبرة من الأعمال السابقة وخاصة في حالة استمرار التعطل لفترة زمنية طويلة، كما أنها تؤدي إلى المزيد من الاختلال في توزيع الثروات فيما بين الأفراد، ومن ثم زيادة حدة التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع.

وتشير بعض الدراسات التطبيقية في هذا الصدد أن البطالة تحتوي على جذور الجريمة لأنها تتضمن العناصر الانحرافية التالية في طبيعتها وفي مضمونها وهي:

- عدم استقرار العلاقات الاجتماعية للعاطل وتقلبها زمنيا ومكانيا.
 - تركيز عامل الضياع وعدم التأكد والاستقرار، ومن ثم طغيان شعور خيبة الأمل والإحباط بالنسبة للعامل.
 - ابتعاد العاطل عن المجتمع وقيمه السائدة نتيجة شعوره بالوحدة والعزلة.
- وهذه كلها عوامل تؤدي إلى ارتكاب الجريمة، وبوجه عام فيما يتعلق بالبطالة والجريمة تبين ما يلي:

- أن البطالة تؤدي وتسبب السلوك الاجرامي لدى الفرد العاطل إذا توافرت بعض أو كل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي تساعد على ذلك.
- إن العلاقة بين البطالة والجريمة علاقة ديناميكية يصبح السبب نتيجة والنتيجة سببا مع استمرارية العلاقة وتعقدها وتشابكها بمرور الزمن.

الفصل الثاني: الحرمان الاقتصادي والسياسي وأثره على الظاهرة الاجرامية داخل المجتمع

- إن ثمة عوامل اجتماعية أخرى مثل انتشار الأمية، التفكك الأسري ذات علاقة بالجريمة.¹

الفرع الثاني: أهم السياسات والبرامج الفعالة لمعالجة مشكلة البطالة:

- توفير الدعم والتدريب للشباب لأصحاب المشاريع الصغيرة في كافة مراحل العملية الإنتاجية بحيث لا يكون هناك انقطاع في العملية الإنتاجية والتسويقية وبالتالي في العملية التمويلية.
- تحسين الترويج والإعلان عن برامج التشغيل على نحو يزيد من منافعها ويجعلها في متناول عدد أكبر من طالبي العمل.
- ضرورة تطوير خدمات تشغيل أكثر فاعلية من حيث الموائمة بين العرض والطلب، من خلال إيجاد مكاتب تشغيل متخصصة وتكوين قاعدة بيانات عن الوظائف الشاغرة ومؤهلات الباحثين عن عمل، ونشر المعلومات حول فرص التدريب المتاحة والمطلوبة.
- توسيع رقعة المنتفعين من برامج التشغيل، وتحسين آليات استهداف المجموعات المهمشة مثل النساء، وغير المتعلمين، والباحثين عن عمل في الريف، والعاملين في القطاع غير المنظم، وكذلك العمل على الاستجابة لمتطلباتهم المهنية المختلفة.
- توسيع ثقافة الابتكار من خلال التدريب الملائم وتكثيف عمليات التوجيه المؤسسي للباعثين الجدد من خلال سياسة الشباك الواحد لتقديم خدمات التدريب والاستشارة بشكل منسق ودون تعقيدات بيروقراطية.²

¹ عقبة، ريمي، وسعدية قصاب. "دراسة العلاقة بين البطالة والجريمة: حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2010" مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 2، العدد 7، جامعة الوادي، ص 229.

² Abdelfetah, Nouredine, and Elhamza Bilal. "Unemployment and Youth: The Source of Marginalization and The Rise of Deviant Behavior." *Journal of Management, Organizations and Strategy (JMOS)*, vol. 6, no. 1, 2024, pp. 46-47. Spatial and Entrepreneurial Development Studies Laboratory, Constantine 2 Abdelhamid Mehri

الفصل الثاني: الحرمان الاقتصادي والسياسي وأثره على الظاهرة الاجرامية داخل المجتمع

والخلاصة أن البطالة تحول بين المرء والعمل الشريف الذي يمكن أن يذر عليه رزقا حلالا ومن شأن ذلك أن يعجزه عن إشباع حاجاته وحاجات أسرته، بل ويعود بالضرر على أولاده إذ تكون حائلا دون تربيتهم وتنقيتهم على الوجه الأكمل فينحرفون إلى الجريمة.¹

كما أن الفراغ الذي يعيش فيه الشخص المتعطل يصيبه بالملل ويعود عليه بالكثير من الأمراض التي تجعله سهل الإثارة سريع الاندفاع إلى الجريمة بالقول أو بالفعل أو بهما معا.

ومن هنا يتضح أن كلا من الفقر والبطالة لهما أثر واضح في تحقيق الظاهرة الإجرامية بوجه عام سواء كانت الجريمة من جرائم الأموال أو الأشخاص أو الأعراض ولكن لا يمكن بالتسليم بكونها عوامل حتمية أو العوامل الوحيدة للإجرام.²

¹ علي، بدر الدين. المرجع السابق، ص 88.

² المرجع نفسه، ص ص 89، 90

المبحث الثاني: العوامل السياسية ودورها في إنتاج الظاهرة الإجرامية داخل المجتمع

عدم توافر الديمقراطية، والقوانين التي تنتهك حريات الأطفال، حيث يؤدي ذلك إلى نقص القدرة لدى الأفراد، وضعف درجة المشاركة في الحياة.

فتلعب العوامل السياسية دوراً محورياً في تشكيل السلوك الإجرامي في المجتمعات، حيث تؤثر السياسات الحكومية بشكل مباشر على معدلات الجريمة وأنماطها.

على سبيل المثال، القوانين واللوائح التي تفرضها السلطات يمكن أن تكون لها تأثيرات متباينة؛ فالقوانين الصارمة قد تساهم في تقليل بعض أنواع الجرائم، بينما يؤدي ضعف تطبيق القانون إلى ارتفاعها.

الفساد يشكل عاملاً آخر؛ فوجود فساد في المؤسسات الحكومية يقوض ثقة المواطنين في النظام القضائي، مما يعزز شعورهم بأنهم يستطيعون الإفلات من العقاب. علاوة على ذلك، فإن الاستقرار السياسي يلعب دوراً بالغ الأهمية؛ فالدول التي تعاني من عدم الاستقرار، كالحروب الأهلية أو الانقلابات، غالباً ما تشهد زيادة في معدلات الجريمة نتيجة الفوضى وانحيار النظام القائم.¹

التفاوت الاجتماعي هو عامل آخر مهم، حيث أن السياسات التي تؤدي إلى توزيع غير عادل للثروة والفرص تعزز الإحباط والشعور بالظلم، مما قد يدفع بعض الأفراد إلى ارتكاب الجرائم بحثاً عن وسائل بديلة لتحقيق أهدافهم.

¹ علي، هاني محمد السيد، وخالد عيد عبد المنعم عبد الفتاح. "أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على جرائم الأحداث: دراسة تطبيقية على مصر". *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، المجلد 35، العدد 4، 2021، ص 281.

الفصل الثاني: الحرمان الاقتصادي والسياسي وأثره على الظاهرة الإجرامية داخل المجتمع

تسهم الحملات السياسية التي تركز على التعليم والتوعية في تقليل الجريمة من خلال تعزيز الوعي بالقوانين والحقوق. أخيراً، تؤثر السياسات الثقافية على سلوك الأفراد؛ فتعزيز ثقافة معينة أو تهميش أخرى يمكن أن يؤدي إلى سلوكيات إجرامية من قبل الفئات المهمشة. في المجمل، تتداخل العوامل السياسية مع الاجتماعية والاقتصادية لتشكيل سلوك الأفراد، وفهم هذه العوامل يمكن أن يساعد في تطوير استراتيجيات فعالة للحد من الجريمة وتعزيز الأمن في المجتمع.

ليس عجباً أن تكون للسياسة الجنائية صلة بظاهرة الإجرام، بل العجيب هو أن تتحول السياسة الجنائية إلى عامل من عوامل الإجرام، فمفهوم السياسة الجنائية يظهر أن اتجاهها لها صلة بظاهرة الإجرام وأنها لهذا السبب اهتم الباحثين بها فإذا كان هدف السياسة الجنائية هو مكافحة الإجرام فإذا قصرت أو انحرفت على أداء وظيفتها مع اعتبارها من عوامل الإجرام.

كم أن تبني وسائل غير ملائمة أو غير كافية لمكافحة الإجرام قد يؤدي إلا زيادة عدد الجرائم، بدل أن يقلل منها، وهنا يصدق عليها أنها من عوامل تقاوم الإجرام، مما يقتضي إعادة النظر فيها، وتمكن دراسة علاقة السياسة الجنائية بظاهرة الإجرام بيان مدى تأثير سياسة التجريم وسياسة الوقاية والعقاب والسياسة الإجرائية على معدلات الإجرام.¹

وخلاصة تتداخل العوامل السياسية مع العوامل الاقتصادية والاجتماعية لتشكيل سلوك الأفراد في المجتمع.

فهم هذه العوامل يمكن أن يساعد في تطوير استراتيجيات فعالة للحد من الجريمة وتعزيز الأمن.

¹رحماني، منصور. علم الإجرام والسياسة الجنائية. دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 157.

المطلب الأول: الحروب والثورات

إن دراسة تأثير الحروب والثورات على ظاهرة الإجرام تقتضي أن نفرق بين الحروب من ناحية والثورات من ناحية أخرى لنرى تأثير كل منهما على الظاهرة الإجرامية.

يقصد بالحروب ما تقوم به دولة ضد دولة أخرى من أعمال عدائية عسكرية وقد تواترت الدراسات الإجرامية في مجملها على إثبات علاقة الحروب بالظاهرة الإجرامية، فالحرب تخلق نوعاً من الاضطراب في التنظيم الاجتماعي، وهذا الاضطراب يؤثر بدوره على حجم الظاهرة الإجرامية، ويؤدي إلى تغيير مؤقت في هيكلها

الفرع الأول: تأثير الحروب على حجم الظاهرة الإجرامية:

في فترات الحروب يصل الإجرام إلى حالة من زيادة التشعب، فيرتفع معدله بدرجة ملحوظة، وإن كان الارتفاع يتفاوت حسب المرحلة التي وصلت إليها الحرب ففي بداية الأعمال العدائية، لا يحدث ارتفاع فوري في معدل الإجرام، بل على العكس تشير إلى الإحصائيات الجنائية إلى انخفاض ملحوظ في نسبة الجرائم حيث يصل المعدل إلى أقل من المستوى الذي بلغه قبل بدأ الحرب لكن البعض ينازعون في حقيقة هذا الانخفاض ويرى تبعاً لذلك لعدة أسباب منها أهمها الاضطراب الذي تحدثه الحرب في أجهزة البوليس وهو اضطراب يرجع إلى حالة التعبئة العامة التي تصرف كل أجهزة الدولة نحو مشاكل الحرب، فيقل اهتمامها بملاحقة عدد كبير من المجرمين يضاف إلى ذلك تعبئة عدد من المجرمين الذين يتحول نشاطهم الاجتماعي إلى المجال العسكري، ومن ثم لا يظهر في الإحصاءات الجنائية العادية.¹

وفي أثناء الحرب وبعد مدة قصيرة من بدأ الأعمال العدائية يبدأ معدل الإجرام التدريجي ليصل إلى ذروته سواء قبل نهاية الحرب أو مع نهايتها أو في الفترة التالية لها مباشرة،

¹ سامي، فاروق. "عالمية الظاهرة الإجرامية". مجلة العلوم، العدد 54، منظمة المجتمع العلمي العربي، ديسمبر 2014، ص 25.

الفصل الثاني: الحرمان الاقتصادي والسياسي وأثره على الظاهرة الإجرامية داخل المجتمع

ويمكن تفسير هذا الارتفاع بهبوط الحماس الذي شغل المجرمين عن التفكير في الإجرام وبالمشاكل والأزمات التي تخلقها الحرب لاسيما إذا كان أمدها قد طال.

وعندما تضع الحرب أوزانها، تتميز فترة ما بعد الحرب بارتفاع في معدل الإجرام وهو ارتفاع تدريجي بطيء تزداد سرعته على أي حال لدى الطرف المهزوم لدى الطرف الذي كسب الحرب، ويرى بعض الباحثين أن الحرب يمكن أن تؤخر هذا الارتفاع ليظهر في أجيال تالية، فقد لوحظ أن الأجيال التي ولدت أثناء الحرب العالمية الثانية في إنجلترا ارتفع معدل إجرامها فيما بعد عن معدل إجرام غيرها من الأجيال.

الفرع الثاني: تأثير الحرب على هيكل الظاهرة الإجرامية:

لا تؤدي الحرب فقط إلى ارتفاع في حجم الظاهرة الإجرامية بل إنها تعدل كذلك بصفة مؤقتة في الهيكل العام للإجرام وذلك من عدة وجوه. فمن ناحية، تحت الحرب تعديل في توزيع الجرائم على الطوائف المعتادة، إذ أنها تؤدي إلى نشأة الجرائم العسكرية، مثل العصيان والهرب من الخدمة في صورة المختلفة، وكذلك تزيد جرائم الاعتداء على الأموال لاسيما السرقة التي يدفع إليها اضطراب الأحوال الاقتصادية للبلاد أثناء الحرب مما يحول دون الإشباع المشروع للاحتياجات الأساسية لفئة كبيرة من الأفراد، وقد تؤدي الحرب إلى ارتكاب بعض الجرائم التي لم يكن لها محل في وقت السلم ومن ذلك جرائم التموين وتهريب النقود والإخلال بقواعد التصدير والاستيراد، وتخلق الحرب الظروف المهيئة لارتكاب بعض الجرائم مثل جرائم الخيانة والتعامل مع دول معادية والتجسس إلى غير ذلك من الجرائم التي تمثل استغلالا سيئا لظروف

الوطن في حالة الحرب.

ومن ناحية أخرى، تحدث الحرب في طوائف المجرمين، فيزداد حجم مساهمة الأحداث والنساء وكبار السن في ظاهرة الإجرام، فالمرأة تضطر أثناء الحرب إلى مواجهة

الفصل الثاني: الحرمان الاقتصادي والسياسي وأثره على الظاهرة الاجرامية داخل المجتمع

مشاكل الحياة بنفسها لغياب الرجل، مما يعرضها إلى ارتكاب بعض الجرائم، أما الأحداث فإن المساس¹ الوطني لديهم يتلاشى بمجرد التأقلم مع ظروف الحرب، وتزداد مساهمة كبار السن في الحياة العاملة حيث يستعان بهم لسد النقص في الأعمال والوظائف العاملة التي خلت بذهاب الشباب

إلى ميدان الحرب، مما يؤدي بإحساسه بغياب السلطات العامة مؤقتا لانشغاله بحالة الحرب، فيخلق لديهم الشعور بإمكانية ارتكاب الجرائم دون التعرض لعزائها.

وأخيرا، تحدث الحرب تعديل مؤقتا في التوزيع الجغرافي للإجرام نتيجة انتقال فرص الجرائم من مكان إلى آخر، ففي بغض الأحوال ترتفع الجرائم في المدن وفي أحوال أخرى يؤدي تلك الظروف إلى ارتفاع الإجرام في الريف.

المطلب الثاني: تأثير الثورات على الإجرام

الثورات شئنها في ذلك شأن الحروب وتؤدي إلى زيادة في التشعب الإجرامي، بسبب الاضطراب التي تحدثه في التنظيم الاجتماعي.

والثورات التي نعنيها في هذا المجال هي الثورات الاجتماعية التقليدية التي حدثت في القرن التاسع عشر في أوروبا باسم الحرية والديمقراطية ضد الأنظمة الاستبدادية وفي القرن العشرين وفي بعض الدول الأخرى، فهذه الثورات أحدثت تعديلا في ظاهرة الإجرام ومع ذلك فإن هذا التعديل لا تتماثل مع تلك التي تبحث عن الحروب، فمن حيث حجم الإجرام، يحدث بالفعل ارتفاع في حجم الإجرام العام في فترات متأخرة عن بداية الثورات ويرجع ذلك إلى أنه يلزم بعض الوقت لتنظيم المحاكم لمحاكمة من ارتكبوا الصورة الجديدة من الإجرام، وهو ما يحدث بعد فترة قد تطول أو تقصر من بداية الثورات من ناحية أخرى بعد أن معدل الإجرام

¹ جبايلي، نريمان، ونور الهدى لياني. المرجع السابق، ص 54.

الفصل الثاني: الحرمان الاقتصادي والسياسي وأثره على الظاهرة الاجرامية داخل المجتمع

لا يصل إلى أقصى حد له إلا بعد نجاح أو فشل الحركة الثورية، ففي هذه الفترة تبدأ تصفية الحسابات النهائية حيث تستقر الأوضاع لفريق أو لآخر.

أما من حيث هيكل الإجرام، فإن الجرائم التي ترتفع معدلات ارتكابها بسبب الثورة ليست هي ذاتها التي تزيد معدلاتها بسبب الحرب.¹

ففي الثورات ترتفع نسبة الجرائم السياسية والجرائم التي ترتكب بواسطة الصحف، كما ترتفع معدلات ارتكاب جرائم العصيان والتمرد وأفعال العنف ضد الموظفين ورجال السلطة العامة، بالإضافة إلى جرائم الاعتداء على السلامة البدنية للأفراد العاديين وتحدث ثورات تعديل في طوائف المجرمين حيث تزداد مساهمة الشباب في ظاهرة الإجرام بينما تقل نسبة إجرام المرأة، وهو ما يفسر بالموقف المتحفظ الذي تقفه المرأة بصفة عامة في مواجهة الثورات.

¹ جبايلي، نريمان، ونور الهدى لياني. المرجع السابق، ص 55.

خلاصة الفصل الثاني:

تشكل العوامل الاقتصادية والسياسية بيئة حاضنة تؤثر بشكل عميق ومباشر في السلوك الإجرامي داخل أي مجتمع. فعلى الصعيد الاقتصادي، يُعد الفقر، والبطالة، والتهميش، وتدني مستوى المعيشة من أبرز المحركات التي تدفع بعض الأفراد نحو الانحراف والجريمة، خاصة عندما يشعرون بانعدام فرص الحياة الكريمة وغياب العدالة في توزيع الثروات. هذا الوضع قد يؤدي إلى تصاعد جرائم السرقة، والاحتيال، والاتجار غير المشروع، وغيرها من الأفعال الإجرامية التي تُستخدم كوسيلة للتعويض عن الحرمان الاقتصادي.

أما من الجانب السياسي، فإن عدم الاستقرار، والفساد، وسوء الحوكمة، وضعف الثقة بين المواطن والدولة، تسهم بشكل غير مباشر في خلق مناخ مشحون يمكن أن يُفضي إلى الجريمة. فغياب سيادة القانون أو تطبيقه بشكل غير عادل، وشيوع المحسوبية والرشوة، يضعف من هيبة الدولة ومؤسساتها، ويؤدي إلى شعور عام بالإفلات من العقاب، مما يشجع على ارتكاب الجرائم، سواء من قبل الأفراد أو الجماعات المنظمة.

كما أن الأزمات السياسية، مثل الحروب الأهلية، والانقسامات الحزبية الحادة، والاحتجاجات المستمرة، تخلق أحياناً فوضى اجتماعية تتيح المجال أمام أنواع متعددة من الجرائم، منها الجرائم السياسية والعنف الجماعي. وفي هذه السياقات، قد تتحول الجريمة إلى وسيلة للتعبير عن الغضب أو لتحقيق مكاسب في ظل غياب الرقابة الأمنية الفاعلة.

لذا، فإن فهم العلاقة بين العوامل الاقتصادية والسياسية والسلوك الإجرامي يمثل خطوة جوهرية في أي سياسة وقائية تهدف إلى الحد من معدلات الجريمة، من خلال تحسين ظروف العيش، وترسيخ الشفافية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية، بما يضمن شعور المواطنين بالأمان والانتماء داخل مجتمعاتهم.

خاتمة

خاتمة:

في ضوء ما تم تناوله في هذه الدراسة، يتّضح أن السلوك الإجرامي لا ينشأ من فراغ، بل هو نتاج تفاعل معقد بين مجموعة من العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والنفسية. وقد بينت مختلف النظريات والاتجاهات في علم الإجرام أن البيئة الاجتماعية التي ينشأ فيها الفرد تلعب دورًا محوريًا في تشكيل سلوكياته، بما في ذلك ميوله نحو الجريمة أو الانحراف.

ويُعد فهم هذه العوامل خطوة أساسية في سبيل تطوير استراتيجيات فعّالة للوقاية من الجريمة، سواء عبر دعم الأسرة، وتحسين الظروف الاقتصادية، أو من خلال تعزيز الوعي المجتمعي بدور المؤسسات التربوية والإعلامية في بناء السلوك السوي.

وختامًا، فإن التصدي للجريمة لا يجب أن يقتصر على العقاب فقط، بل ينبغي أن ينطلق من معالجة جذورها الاجتماعية والوقائية، بما يحقق أمن المجتمع واستقراره على المدى البعيد.

أولاً: النتائج

- السلوك الإجرامي ظاهرة اجتماعية مركّبة، تتأثر بعدة عوامل متداخلة وليست ناتجة عن سبب واحد فقط.
- الأسرة تمثل أحد العوامل الأساسية في تشكيل سلوك الفرد، حيث تلعب البيئة الأسرية المفككة، وغياب الرقابة أو العنف الأسري دورًا مهمًا في تعزيز النزعة الإجرامية.
- الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي تُعد من أبرز العوامل الاقتصادية التي تسهم في دفع الأفراد إلى الجريمة، خاصة في المجتمعات التي تفنقر للعدالة الاجتماعية.

خاتمة

- البيئة المحيطة (الحي، الأصدقاء، المجتمع المحلي) يمكن أن تعزز أو تُضعف من فرص الانحراف، خصوصًا إذا كانت بيئة محفزة للسلوك الإجرامي أو خالية من فرص التوجيه والدعم الإيجابي.
- وسائل الإعلام الحديثة والعولمة الثقافية أصبحت تلعب دورًا كبيرًا في التأثير على أنماط التفكير والسلوك لدى الأفراد، بما في ذلك تطبيع بعض السلوكيات المنحرفة.
- التعليم والتنشئة الاجتماعية السليمة يشكلان خط دفاع مهم ضد السلوك الإجرامي، إذ تبين أن ضعف الارتباط بالمؤسسات التعليمية يزيد من احتمالية الانحراف.
- العوامل الثقافية مثل ضعف الوازع الديني والأخلاقي تسهم في غياب الضوابط الذاتية لدى الأفراد، مما يزيد من فرص ارتكاب الجريمة.

ثانياً: الاقتراحات

- تعزيز دور الأسرة في التنشئة السليمة من خلال التوعية بدورها التربوي، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأسر الهشة أو المفككة.
- تطوير البرامج التعليمية والتربوية التي تركز على تنمية القيم الأخلاقية، والتربية المدنية، وتعزيز ثقافة الحوار ونبذ العنف داخل المدارس.
- تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية من خلال خلق فرص عمل، والحد من البطالة، ومحاربة الفقر والتهميش، خاصة في الأحياء الفقيرة والمهمشة.
- إطلاق حملات توعية مجتمعية موجهة للشباب والأسر، تركز على مخاطر السلوك الإجرامي وأهمية الانضباط الأخلاقي والاجتماعي.
- تعزيز دور المؤسسات الدينية والثقافية في نشر القيم الإيجابية، ومواجهة الانحرافات السلوكية من منطلق ديني وأخلاقي ومجتمعي.
- مراقبة المحتوى الإعلامي والرقمي وتنظيمه بما يحد من الترويج للعنف والجريمة أو التطبيع مع السلوك المنحرف، خاصة بين فئة الشباب.

خاتمة

- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والتربوي للمراهقين والشباب المعرضين للانحراف.
- تعزيز البحث العلمي في مجال علم الإجرام بهدف دراسة الظاهرة بعمق وتقديم حلول قائمة على معطيات واقعية وميدانية.
- وضع سياسات وقائية شاملة تشمل التعليم، الصحة النفسية، التنمية الاجتماعية، والعمل المشترك بين مختلف القطاعات الحكومية والمجتمعية.
- إعادة تأهيل السجناء والمجرمين وتوفير برامج اندماج اجتماعي فعالة بعد الإفراج، لمنع عودتهم إلى الجريمة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المؤلفات بالعربية

1. القهوجي، علي عبد القادر. علمي الإجرام والعقاب. الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1984.
2. بدر الدين، علي. النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الأردن.
3. عبد الستار، فوزية. مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب. ط 5، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1985.
4. عبد المنعم، سليمان. أصول علم الإجرام القانوني. ط 1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1994.
5. رحمانى، منصور. علم الإجرام والسياسة الجنائية. دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
6. صبحي نجم، محمد. أصول علم الإجرام وعلم العقاب. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2006.
7. منصور، إسحاق إبراهيم. موجز في علم الإجرام وعلم العقاب. ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

ثانياً: مذكرات الماجستير

1. درقاوي، جمال، وعبد القادر بن صخرية. أثر العوامل الاجتماعية الدافعة إلى ارتكاب الجريمة. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم جنائية، جامعة ابن خلدون - تيارت، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2017-2018.

2. جبايلي، نريمان، ونور الهدى لياني. *عوامل تكوين السلوك الإجرامي (دراسة في علم الإجرام)*. (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون جنائي، جامعة عباس لغرور - خنشلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2015-2016).
3. ليطوش، دليلة. *علم الإجرام*. مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، قسم القانون الخاص، 2019-2020.

ثالثا: المجالات

1. بشيرة، عالية. "الفقر والسلوك الانحرافي". *مجلة القانون*، جامعة الجزائر، العدد 3.
2. بوزيرة، سوسن، والعربي اشبودن. "عوامل الانحراف والاتجاهات النظرية المفسرة للسلوك الانحرافي". *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، العدد 3.
3. درديش، أحمد. "العوامل المسببة للجريمة والنظريات الاجتماعية المفسرة لها". *مجلة سوسيوولوجيا الجريمة*، جامعة علي لونيبي البلدية.
4. زرارة، لخضر. "البيئة الثقافية والسلوك الانحرافي". *مجلة الإحياء*، العدد 14، جامعة باتنة.
5. سامي، فاروق. "عالمية الظاهرة الإجرامية". *مجلة العلوم*، العدد 54، منظمة المجتمع العلمي العربي، ديسمبر 2014.
6. طعبة، سعاد. "الفقر وأثره في توجه بعض الأفراد نحو السلوك الانحرافي". *مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية*، العدد 2، جامعة الجلفة.
7. عبد الفتاح، خالد عيد عبد المنعم، وهاني محمد السيد علي. "أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على جرائم الأحداث: دراسة تطبيقية على مصر". *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، المجلد 35، العدد 4، 2021.

8. غطاس، عبد الغفار. "دراسة تحليلية لأثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على تنامي الجريمة من منظور الاقتصاد الاجتماعي". *مجلة البشائر الاقتصادية*، المجلد الثالث، العدد 30، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، سبتمبر 2017.
9. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. "العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل". *دراسات*، المجلد 43، ملحق 5، 2016.
10. محمود، منال طلعت. "تكنولوجيا المعلومات وصناعة الاتصال الجماهيري". *مجلة الحياة، البوابة العربية للعلوم*، العدد 75، 2013.
11. الطحاوي، ملك محمد. "البطالة والسلوك الإجرامي بالمجتمع الحضري المصري - دراسة حالة بمدينة المنيا". *المجلة العلمية لكلية الآداب بسوهاج*، العدد 29، الجزء 2، أكتوبر 2006.
12. عقبة، ريمي، وسعدية قصاب. "دراسة العلاقة بين البطالة والجريمة: حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2010". *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، جامعة الوادي، العدد 7، المجلد الثاني.

رابعاً: المحاضرات

1. سعدي، محمد. *التنشئة الاجتماعية وأثرها على الإقبال على السلوك الإجرامي*. محاضرات مقدمة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص قانون جنائي، جامعة زيان عاشور - الجلفة.

خامساً: المؤلفات بالفرنسية

1. Abdelfetah, Nouredine, and Bilal Elhamza. "Unemployment and Youth: The Source of Marginalization and The Rise of Deviant Behavior." *Journal of Management, Organizations and Strategy (JMOS)*, vol. 6, no. 1, 2024, Spatial and Entrepreneurial Development Studies Laboratory, Constantine 2 Abdelhamid Mehri University, Algeria.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الشكر والعرفان

الإهداء

1..... مقدمة:

الفصل الأول

تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية على السلوك الإجرامي

7..... تمهيد:

8..... المبحث الأول: تأثير الوسط الاجتماعي على السلوك الإجرامي

9..... المطلب الأول: الوسط الاجتماعي الداخلي وتأثيره السلوك الإجرامي

10..... الفرع الأول: الوسط الأسري

12..... الفرع الثاني: تأثير الوسط الأسري على السلوك الاجرامي

14..... المطلب الثاني: الوسط الاجتماعي الخارجي وتأثيره على السوك الإجرامي

15..... الفرع الأول: الوسط المدرسي

16..... الفرع الثاني: بيئة الأصدقاء

18..... الفرع الثالث: البيئة السكنية

18..... الفرع الرابع: بيئة العمل

20..... المبحث الثاني: الوسط التربوي والسلوك الاجرامي

20..... المطلب الأول: الدين والتعليم

24..... المطلب الثاني: وسائل الإعلام

29 خلاصة الفصل الأول:

الفصل الثاني

الحرمان الاقتصادي والسياسي وأثره على الظاهرة الإجرامية داخل المجتمع

32 المبحث الأول: العوامل الاقتصادية والجريمة (تفاعلات داخل البنية الاجتماعية)

32 المطلب الأول: علاقة التحول الاقتصادي بالظاهرة الإجرامية

32 الفرع الأول: علاقة التطور الاقتصادي بالظاهرة الإجرامية:

33 الفرع الثاني: علاقة التقلبات الاقتصادية بالظاهرة الإجرامية:

35 المطلب الثاني: تأثير الفقر على السلوك الإجرامي

36 الفرع الأول: تعريف الفقر

38 الفرع الثاني: الاتجاهات النظرية المفسرة للعلاقة بين الفقر والسلوك الانحرافي

40 المطلب الثالث: تأثير البطالة على السلوك الإجرامي

42 الفرع الأول: الآثار الاجتماعية للبطالة:

43 الفرع الثاني: أهم السياسات والبرامج الفعالة لمعالجة مشكلة البطالة:

45 المبحث الثاني: العوامل السياسية ودورها في إنتاج الظاهرة الاجرامية داخل المجتمع

47 المطلب الأول: الحروب والثورات

47 الفرع الأول: تأثير الحروب على حجم الظاهرة الإجرامية:

48 الفرع الثاني: تأثير الحرب على هيكل الظاهرة الإجرامية:

49 المطلب الثاني: تأثير الثورات على الإجرام

51 خلاصة الفصل الثاني:

فهرس الموضوعات

53..... خاتمة:

57..... قائمة المصادر والمراجع:

الملخص

تلعب العوامل الاجتماعية دورًا بالغ الأهمية في تكوين السلوك الإنساني، ولا سيما السلوك الإجرامي، إذ أن الإنسان ككائن اجتماعي يتأثر بسياقه المحيط منذ الطفولة وحتى مراحل النضج. وتعد البيئة الاجتماعية التي ينشأ فيها الفرد، بما تحمله من قيم، وتقاليد، وعلاقات، أحد العوامل الجوهرية التي تحدد مدى التزامه أو انحرافه عن المعايير القانونية والأخلاقية.

Le résumé :

Les facteurs sociaux jouent un rôle crucial dans le comportement humain, notamment criminel. En tant qu'êtres sociaux, les humains sont influencés par leur environnement, de l'enfance à l'âge adulte. L'environnement social dans lequel un individu grandit, avec ses valeurs, ses traditions et ses relations, est l'un des facteurs fondamentaux qui déterminent son degré d'adhésion ou de déviance aux normes juridiques et éthiques.